مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

محضر الجلسة 466

التاريخ : الثلاثاء 14 ذو القعدة 1426 موافق 13 دجنبر 2005

الرئاسة : المستشار عبد الرحمن لبداك النائب الثاني لرئيس مجلس المستشارين

التوقيت : 3 ساعات و 20 دقيقة ابتداءا من الساعة الثانية و 55 دقيقة بعد الزوال

جدول الأعمال : الأسئلة الشفوية

السيد عبد الرحمن لبداك رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على خير المرسلين.

السادة الوزراء

الأخت، الإخوة المستشارون

عملا بأحكام الدستور والنظام الداخلي لمجلس للمستشازين نعلن عن افتتاح الجلسة الأسبوعية المخصصة لأسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها وقبل الشروع في التداول في جدول جلسة الأعمال لليوم طبقا كذلك لمقتضيات النظام الداخلي أعطي الكلمة للسيد الأمين، أمين المجلس لإطلاع المجلس على ما أجد من مراسلات وإعلانات فليتفضل السيد الأمين.

السيد محمد سعدون أمين المجلس:

شكرا السيد محمد سعدون أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس.

مشاريع القوانين توصلت بها رئاسة المجلس للإعلان عنها أولا: توصلت رئاسة المجلس بمشروع قانون رقم 07-05 يتعلق بهيئة أطباء الأسنان

ثانيا: مشروع قانون رقم 31-05 يقضي بتتميم وتغيير القانون رقم 97.71 المتعلق بحماية الملكية الصناعية، أخبر المجلس الموقر أن هذا المشروع مبرمج في لجنة الفلاحة مباشرة بعد جلسة الأسئلة الشفوية.

هناك أيضا السيد الرئيس مراسلة، السيد الرئيس المحترم هذا نصها، الموضوع جلسة الأسئلة الشفوية ليوم الثلاثاء 13 دجنبر 2005.

"سلام تام بوجود مولانا الإمام، وبعد يشرفني أن أحيطكم علما أن السيد وزير التشغيل والتكوين المهني سينوب عن السيدة المنتدبة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون المكلفة بالجالية المغربية المقيمة بالخارج للإجابة عن السؤالين الشفويين الموجهين إليها والمدرجين في جدول الأعمال للجلسة العامة للأسئلة الشفوية التي سيعقدها مجلسكم الموقر يوم الثلاثاء 13 دجنبر 2005 وتفضلوا بقبول خالص التقدير والاحترام، الوزير الكلف بالعلاقات مع البرلمان محمد سعد العلمي، أيضا هناك السيد الرئيس إستدرك حول جدول أعمال مجلس المستشارين جلسة الأسئلة الشفوية يوم الثلاثاء 11 ذو القعدة 1426 موافق 13 دجنبر 2005 دورة أكتوبر 2005، ويسحب السؤال الموجه إلى السيد الوزير المكلف بإعداد التراب الوطني والماء والبيئة والمتعلق بصفقة إعادة تصفية السائل للمستشارين المحترمين السيد أحمد البنا، أحمد التويزي، الراضي إدريس، أحمد أمهال ويعوض بالسؤال الموجه إلى السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري والمتعلق بعدم استفادة مستخدمي مراكز الأشغال والمكاتب الجهوية للاستثمار من خطة المغادرة الطوعية للمستشارين المحترمين السيد أحمد البنا، أحمد التويزي، إدريس الراضي، أحمد أمهال، أحمد النماوي، محمد الشافعي.

الأسئلة الشفوية والكتابية التي توصل بها مجلس المستشارين ابتداء من يوم الثلاثاء 6 دجنبر 2005 إلى غاية يوم الثلاثاء 13 منه عدد الأسئلة الشفوية 10 أسئلة، عدد الأسئلة الكتابية سؤالان. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين، وقبل الشروع في تداول جدول الأعمال طبقا لمقتضيات المادة 128 من النظام الداخلي توصلت الرئاسة بخمس إحاطات من رؤساء الفرق التالية:

فريق الحركة الوطنية الشعبية، الفريق الكونفدرالي، فريق الحركة الديمقراطية الاجتماعية، الفريق الاشتراكي والفريق الاستقلالي. الكلمة الآن للسيد رئيس الفريق الحركة الوطنية الشعبية السيد محمد المنصوري تفضلوا.

المستشار السيد محمد المنصوري:

شكرا السيد الرئيس،

السيدة المستشارة المحترمة

السادة المستشارين المحترمين

أيها الحضور الكريم

مما لا شك فيه أن الفلاحة تشكل قطاعا حيويا و إستراتيجيا في النسيج الاقتصادي الوطني بل هي دعامته الرئيسية، فهي قطاع منتج، مشغل وهي أيضا النشاط الرئيسي في الوسط القروي وبمقارنة مع موضوعية القطاع وواقع الفلاح فهو يعيش تحت مطرقة الجفاف، سندان الصقيع، آفة الجراد ناهيك عن باقي درك القرض الفلاحي المتزايد، ارتفاع أسعار البترول وغلاء أثمان البذور، هذا دون الحديث عن شراسة التنافسية التي يواجهها القطاع جراء توسيع اقتصاد السوق ودخول البلاد في مسلسل الاتفاقيات مع دول عديدة وهذا الوضع يتمخض عنه توسع شبح الفقر في صفوف الفلاحين بل إلى درجة

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

أضحى فيها أغلب الفلاحين خاصة الصغار والمتوسطين منهم يعيشون تحت سلم الفقر الشيء الذي يفتح الباب على مصراعيه للهجرة وتوسيع سياسة الفقر وفي الوقت الذب كنا فيه نتطلع على استراتيجية حكومية واضحة المعالم لإنقاذ هذا القطاع الحيوي وترجمة ذلك في أرقام ميزانيتها تفاجئنا الحكومة من خلال مشروع الميزانية المطروحة على أنظار مجلسنا الموقر بتقليص من الاعتمادات المخصصة لهذا القطاع وهذا الإجراء غير مفهوم وغير مقبول على الإطلاق لأنه بضرب في الصميم قطاعا رئيسيا في الاقتصاد الوطني وتزداد المفارقة ببروز أطروحات ومزاعم تردد بالفلاحة ومعها الفلاح طبعا وفي هذا الإطار نطلب من السيد الوزير الأول التعجيل بعقد اجتماع طارئ بإشراك جمعية رؤساء العمالات والأقاليم والغرف والنقابات الفلاحية لإيجاد حلول ناجعة لهذه الأوضاع المزرية التي يعيش هذا القطاع الحيوي وشكرا للجميع.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة الآن في إطار نفس المادة 128 السيد رئيس الفريق الكونفدرالي أو من ينوب عنه السيد المستشار خالد العلمي لهوير:

المستشار السيد خالد العلمي لهوير:

السيد الرئيس

السادة الوزراء

السيدة والسادة المستشارون

باسم الفريق الكونفدرالي بمجلس المستشارين وبناء على المادة 28من النظام الداخلي نضطر مرة أخرى إلى إحاطة والسادة المستشارين المحترمين ومن خلالهم الرأي العام الوطني قصد إثارة انتباه السيد وزير الداخلية إلى ما يعرفه قطاع الجماعات المحلية من نزاعات بسبب التجاهل الذي تواجه به المطالب العادلة والمشروعة لشغيلة الجماعات المحلية بكل فئاتها رغم العديد من المساعي التي قامت وتقوم بها نقابات الجماعات المحلية قصد حمل الوزارة الوصية على تدبير ملف المطالب باعتماد الحوار الجاد والمسؤول المفضي إلى نتائج إيجابية إن هذا التجاهل الخارج عن سياق التعامل الجاد مع قضايا الشغيلة التي تعتبر رافعة للاقتصاد الوطني ومنتجة للثروة الوطنية دون أن تحظى بنصيبها العادل من خلال الاهتمام والاستجابة لمطالبها العادلة والاجتماعية المتضمنة في الاتفاقات الناجمة عن التفاوض الثلاثي الأطراف وهو تجاهل يتناقض مع تعامل الوزارة الأولى والنزاعات في قطاع التعليم والصحة وبناء عليه قررت النقابات الثلاث المنضوية تحت لواء الاتحاد المغربي للشغل والكونفدرالية الديمقراطية للشغل والاتحاد العام للشغالين بالمغرب خوض إضراب وطني يومي 15 و16 دجنبر مع التأكيد على استعداد النقابات لخوض كل الأشكال النضالية التي ستعرضها المرحلة وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، المتدخل الموالي السيد رئيس فريق الحركة الديمقراطية الاجتماعية مولاي إدريس.

المستشار السيد مولاي ادريس والطوي:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس المحترم

السادة الوزراء المحترمين

الزميلة والزملاء المستشارين المحترمين.

في الحقيقة، الإحاطة ديالنا اليوم كانت حول الخصاص الحاصل في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المناطق النائية وخاصة إقليم الراشيدية ولكن خاصة في بعض الجماعات اللي في الحدود وفي المناطق الجبلية ومادام أن الحكومة كشفت على لسان أكثر من وزير أن مع مشاريع التنموية في السنة القادمة الشيء سنتابع على الأرض ومع هذه المشاريع المهمة لا محال أنه سيقع استدراك لهذا الخصاص حنا كنسحبوا الإحاطة السيد الرئيس وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا اسيد المستشار، إذن التدخل الموالي للفريق الاشتراكي، أحد السادة أعضاء الفريق.

المستشار السيد بوشعيب الهلالي:

السيد الرئيس

السادة المستشارين المحترمين.

السيدة المستشارة

السادة الوزراء المحترمين -

طبقا لمقتضيات القانون الداخلي، أريد أن أحيط المجلس علما والرأي العام المغربي والمنطقة ديال دكالة عبدة من خطر يهددها هو أن هذه المنطقة فيها أقطاب كيماوية سواء في الجرف الأصفر أو بقرب مدينة آسفي وهذه الأقطاب الكيماوية تتسرب منها عدة مرات أخطار وقعت في جميع المناطق وتضرر منها الحيوان والإنسان والأرض ولكن اللي هو غريب في الأمر هو التستر حول هذه التسربات هذه التسترات معناها هو أننا ننتظر كارثة كبرى في المنطقة وهذه المنطقة تطل على البحر الأطلنتيكي ونحن نلاحظ هذا التستر ونطلب من الرأي العام أن يتابع هذا التسربات ونطلب من البرلمان أن يخلق لجنة للتتبع في المنطقة، هذه الأخطار التي تدور حول المنطقة وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد والمستشار، آخر متدخل بالنسبة للإحاطات أحد أعضاء الفريق الاستقلالي.

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

المستشار السيد العربي القباج:

شكرا السيد الرئيس

السيد الرئيس

السادة الوزراء

إخواني المستشارين، الأخت المستشارة.

أحيط المجلس علما والرأي العام الوطني مع أن عددا كبيرا من الموظفين المتقاعدين وخصوصا منهم رجال ونساء التعليم يتعرضون حاليا لممارسة التضييق عليهم جراء تقديمهم أمام القضاء الاستعجالي لإثارتهم من المساكن المخزنية الذي يشغلونها مما جعل هذه الشريحة من المواطنين الذين فنوا عمرهم في خدمة هذا الوطن تعيش هي وأسرها مأساة اجتماعية خانقة تستحق الالتفاتة إليها والبحث عن أسبابها وبالتالي إيجاد حلول مناسبة لمواجهتها والحد من أثرها.

إذن المحاكم الابتدائية وعلى وجه الخصوص بالدار البيضاء تستند إلى الفصل للقرار الوزاري لسنة 1951 المتجاوز والصادر في عهد الحماية البائد المحتقر للموظف المغربي ولم تراع مقتضيات مرسوم السيد الوزير الأول رقم 2-83-659 الصادر سنة 87 والمعدل بالمرسوم 99-2-293 الصادر سنة 99 الذي يسمح ببيع العقارات المملوكة للدولة لمن يشغلها من موظفين أو متقاعدين أو ذوي حقوقهم مع العلم أن المرسوم أقوى قانونيا من القرار ويشترط المرسوم المشار أعلاه في فترة ثالثة إصدار قرار مشترك بين وزير المالية والوزير المعني تحدد بموجبه لوائح المساكن الغير القابلة للتفويت وهذا القرار المشترك لم ير النور إلى حدود الساعة فكيف يتم تقديم الدعاوي الاستعجالية باسم الحكومة ضد من لازالت المساكن المخزنية التي يشغلونها غير محددة للتصنيف وحفاظا على مصالح هذه الشريحة من الموظفين الذي كان من الفروض للاعتناء بهم والبحث عن منفذ يحفظ كرامتهم نجد الحكومة ترمي بهم أمام القضاء الاستعجالي وكأنهم مجرمون فعوض تطبيق المسطرة المحددة في دورية السيد وزير المالية التي تنص على استنفاء من وسائل أخرى كمراجعة السومة الكرائية قبل اللجوء إلى المحاكم بادرت عدة وزارات وخصوصا وزارة التربية الوطنية إلى نعت جميع المساكن بالوظيفية وجلب شاغليها أمام القضاء الاستعجالي، هذا القضاء الذي لا يترك أي مجال للبحث في موضوع الدعاوي وبالتالي حرمان الموظفين المتقاعدين من الدفاع عن حقوقهم المشروعة وهم من كانوا يأملون أن تنصفهم الحكومة وتكافئهم بتفويتهم مساكن مخزنية التي يشغلونها وهذا الإجراء بضرب في الصميم مفهوم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي نادى بها جلالة الملك محمد السادس نصره الله والتي تهدف إلى تمتيع جميع المواطنين بظروف العيش الكريم ومن ضمنها توفير السكن اللائق عوض تجريدهم و دفعهم إلى اللجوء إلى مدن الصفيح التي تحاربها الحكومة لهذه الأسباب يلتمس المتضررون الحكومة بالعمل على رفع هذا التظلم بوضع حد لمأساة المئات من عائلات هؤلاء المتقاعدين وبخصوص إيقاف المتابعات القضائية الاستعجالية وإعطاء حق الدفاع بالموضوع للمتضررين أمام المحاكم العادية لأن صفة الاستعجال غير ثابتة في جل الحالات المعروضة على المحاكم مع تعليق الإفراغات إلى حين صدور القرار المشترك المحدد للمساكن القابلة والغير القابلة للتفويت، نلتمس من السيد وزير العدل أن يلتفت إلى وضعية هؤلاء المظلومين. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، أعتقد أن هناك فصل السلط السيد المستشار، أنا لا أعقب عليك ولكن أذكر بأن هناك فصل السلط بين السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية. نتمنى أن يكون هناك نقاش داخل المحاكم لنستفيد منه ويكون اجتهادات في هذا. إذن على بركة الله نعلن عن الشروع في معالجة الأعمال للجلسة الحالية نبدأ بالسؤال الآني الأول الموجه إلى السيد الوزير المكلف بإعداد التراب الوطني والماء والبيئة حول التلوث البيئي للمستشارين المحترمين السادة عبد اللطيف اسطمبولي، لحسن بوعود محمد صالح أقميزة، جمال أربعين، المهدي ززكو، الهاشمي السموني، محمد المنصوري عبد القادر قوضاض، لحبيب بن الطالب، أحمد السنتيتي، إبراهيم أبو زيد، عبد الله خنوفة، فليتفضل أحد السادة المستشارين.

المستشار السيد عبد اللطيف اسطمبولي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء

أختي، إخواني المستشارين المحترمين.

لا يخفى على أحد المجهودات التي تقوم بها السيد الوزير على رأس هذه الوزارة إلا أن وضعية قطاع البيئة تزداد تدهورا ولم ترق بعد إلى المستوى المرغوب مما ينتج عنه تدهور في التوازن البيئي على الصعيد المحلي والجهوي والوطني الشيء الذي يؤدي إلى تخوف كبير في هذه المجال نظرا للوضعية المقلقة والمحرجة التي تعيشها المدن وآثارها الوخيمة على صحة الإنسان ومحيطه الجوفي والفوقي، ففي المجال الحضري مثلا نجد هذا التلوث البيئي يزداد يوّمًا بعد يوم نظرا للزيادة المفرطة لعدد السيارات وضيق الطرق وتدهور الحالات الميكانيكية لوسائل النقل بصفة عامة والنقل العمومي بصفة خاصة والتي تسبب في انبعاث غازاتها السامة بمعظم المدن الكبرى وعواصم الجهات بالمملكة وكذا الشيء بالنسبة لخطورة انتشار لمطارح النفايات الحضرية بضواحي هذه المدن وانتشار القمامات البلاستيكية وتطهير السائل الشيء الذي أصبح يشوه منظر وجمالية الطبيعية ويساهم في التلوث البيئي من روائح كريمة إلى الفرشة المائية ويعرض فئة كبيرة من المواطنين وخاصة الأطفال لأمراض فتاكة مزمنة كأمراض الربو والضيقة وبعض الأمراض الجلدية والتي يصعب معالجتها في بعض الأحوال فلقد آن الأوان للحكومة و للجماعات المحلية والخواص العمل على تبني مقاربة شمولية ومستعجلة لمعالجة هذه الوضعية بدء من المدن

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

الكبرى وعواصم الجهات لتصبح قدوة بالنسبة للمدن والجماعات المحلية الأخرى قبل فوات الأوان من أجل المحافظة على صحة وسلامة مجتمعنا من تلوث بيئتنا ومحيطنا الذي نعيش فيه.

السيد الوزير، ما هي استراتيجية الوزارة ومستوى تدخلها القانوني، التقني والمادي لمساعدة هذه المدن ولمواجهة هذه الآفات التي تعكس صورة مشوهة لبلادنا الشيء الذي يؤثر على سمعتنا وعلى صحة وسلامة المواطن المغربي وعلى التوازن البيئي وشكرا السيد الرئيس،

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار أعطي الكلمة للسيد وزير العدل نيابة عن السيد وزير البيئة وإعداد التراب الوطني الذي طبقا لمقتضيات المادة 300من النظام الداخلي أناب عنه السيد وزير العدل ليحل محله في الجواب، تفضلوا السيد الوزير.

السيد محمد بوزيع وزير العدل وبالنيابة عن وزير البيئة وإعداد التراب الوطني:

شكرا السيد الرئيس، وشكرا السادة المستشارين الذين وضعوا هذا السؤال حول التلوث البيئي وأؤكد فعلا كل التخوفات التي أقر بها السيد المستشار في سؤاله وأضيف بأن وزارة إعداد التراب الوطني والماء والبيئة جد واعية بخطورة التدهور البيئي وقد بينت الدراسات لتقييم الحالة البيئية في بلادنا أن تدهور البيئة سيكلف سنويا ما بين 8 إلى 10٪ من الناتج الداخلي الخام بالإضافة أن الحلول الناجعة لمعضلة التدهور البيئي يجب أن تتضافر فيها الجهود للجهات المعنية من قطاعات حكومية ومجتمع مدني وذلك بترسيخ مفهوم المسؤولية المشتركة إيزاء المحافظة على البيئة وتحقيق تنمية مستدامة بخصوص هذا السؤال نريد أن نوضح هنا بأنه هناك عدة مشاريع نخص بالذكر منها في مجال تدبير النفايات التي تعتبر أصعب ورش وأكبر عائق في مجال تسيير المدن قامت الوزارة بإعداد مشروع قانون حول تدبير النفايات الذي صادق عليه مجلس الوزراء أخيرا والذي سيحال على مجلسكم والذي يهدف إلى تحديث وعصرنة قطاع الجمع ومعالجة النفايات الصلبة على الصعيد الوطني والجهوي والمحلي كما أعدت الوزارة مشاريع أخرى في طور الإنجاز كمشروع خط القافلة الخضراء بتعاون مع بلجيكا ومشروع الحافلة البيئية لتحسيس الأطفال وحملات ستقوم بها في مختلف ربوع المملكة، وضع آلية تحفيزية ومالية، صندوق محاربة التلوث الصناعي مشروع بلورة برنامج عمل أولي يهدف إلى تطوير وتدبير المطارح للمغرب، مشروع تطوير إعادة تدوير النفايات بالمغرب، إنجاز دراسات لخط المركز الوطني لمعالجة النفايات الخطيرة بمنطقة الدار البيضاء إعداد وبرامج رائدة ونموذجية لمعالجة النفايات في كل من العرائش وطنجة والحسيمة وبرشيد وذلك باختيار مواقع مناسبة لوضع مطاح نموذجية تتماشى مع المعايير البيئية المعمول بها دوليا.

- تنظيم مجموعة من الأنشطة التحسيسية حول التدابير المندمج للنفايات أما بالنسبة لظاهرة تلوث الهواء بمدينة الدار البيضاء الناتجة عن الإفرازات التي تخلفها الوحدات الصناعية ومحركات وسائل النقل التي تستعمل محروقات مهمة من الكبريت والرصاص فقد قامت وزارة إعداد التراب الوطني للحد من هذا المشكل بدراسة علمية بمدينة الدار البيضاء تهدف إلى تقييم تأثير تلوث الهواء على صحة المواطنين وقد أظهرت نتائج هذه الدراسات وجود علاقة وطيدة بين مؤشرات التلوث الهوائي الممثل في الأدخنة السوداء من جهة والوفيات أزمات الربو والالتهابات التنفسية عند الأطفال وجاءت الدراسة المحمدية Airpol بنفس الهدف هو تقييم مدى تلوث الهواء على صحة فئة من المواطنين الأكثر حساسية للتلوث وأعني بذلك الأطفالالمصابين بالربو وأخذ بعين الاعتبار بنتائج هذه الدراسات قامت بعدة أعمال تهدف إلى تحسين جودة الهواء وهناك عدة إجراءات منها إنشاء شبكة وطنية لمراقبة جودة الهواء.

- تفعيل التعاون والتنسيق مع وزارات أخرى.

- توقيع اتفاقيات شراكة مع مجموعات صناعية ملوثة إلى غير ذلك من الإجراءات والتدابير تعمل الوزارة على أساس التقليل من المخاطر للتلوث البيئي وشكرا.

السيد رئيس الجسة:

أحد السادة المستشارين تفضلوا.

المستشار السيد عبد اللطيف اسطمبولي:

شكرا للسيد الوزير على المعلومات التي جاء بها إلا انه في الفريق ديالنا وبهذه الغرفة بالذات كنا سألنا الحكومة في هاذ العشر سنوات، لحد الآن كاين مشاريع هل هي غادي توصل للبرلمان إلا أنه في إطار تضامن الحكومة كنطلبو منكم السيد الوزير باش السيد الوزير المكلف بقطاع البيئة باش يزور بعض المدن وخاصة عواصم الجهات وأخص بالذكر عاصمة جهة تادلة أزيلال بني ملال لأنه هناك إرادة فعلية للسادة المنتخبين وكذلك السلطات الجهوية باش نديرو أيدينا مع الحكومة لإيجاد الحلول المناسبة لهذا المشكل الي كنعيشوه كمدينة وكقطب وكمنطقة فلذلك كنوجه واحد الدعوة للسيد الوزير المسؤول على هذا القطاع باش يدير معنا يديه لإيجاد الحلول المناسبة لهذا المشكل اللي هو مشكل خاصة ديال المطرح البلدي وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد للسيد المستشار إذن قبل أن ننتقل للسؤال الموالي في إطار نقطة نظام تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد عبد المالك أفرياط:

شكرا السيد الرئيس

السادة الوزراء،

الإخوة المستشارين

أريد فقط أن أحيطكم علما السيدات والسادة: د الرئيس أن الإحاطات علما لم يتم بثها تلفزيا.

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

السيد رئيس الجلسة:

أسجل هذا السيد المستشار، إذن الآن تواصل السؤال الموالي موجه إلى السيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالشؤون العامة والشؤون الاقتصادية حول صندوق المقامة للمستشارين السيدين الحبيب العلج وعبد الرحيم الطور، السي عبد الرحيم تفضوا.

المستشار للسيد عبد الرحيم الطور:

شكرا السيد الرئيس

السادة الوزراء

الأخت، الإخوة المستشارين.

إن الهاجس الرئيسي لأي بلد هو تحسين القوة الشرائية للمواطنين ومن بين الوسائل المتاحة لبلوغ هذا الهدف هو سلك سياسة الموازنة لدعم أسعار المواد الاستهلاكية الرئيسية ولذلك تم إحداث صندوق المقامة بالمغرب منذ سنة 1941 الذي كان يدعم جل المواد الرئيسية لكن نظرا لسياسة التقشف التي تبناها المغرب قبل وإبان وبعد تطبيق برنامج التقويم الهيكلي تخلى هذا الصندوق وبالتدريج عن دعم معظم هذه الموارد الاستهلاكية وبالتالي لم يعد يدعم الآن سوى أسعار السوق والدقيق الوطني وغاز البيطان بالإضافة إلى البترول والأقاليم الصحراوية بطبيعة الحال لكن سؤالنا هنا يخص حصريا دعم أسعار السكر والدقيق الوطني وغاز البيطان إن التجربة أبانت على كون هذا الدعم لا يف بالغرض الذي من أجله أحدث وذلك بشهادة الجميع والأسباب يعرفها الجميع متّها أساسا تعميم ديال هذا الدعم لأنه هذه المواد تباع سواء للطبقات المعوزة المستهدفة وكذلك للأغنياء بنفس الثمن إضافة إلى الرشوة والمحسوبية والمضاربة والغش في الجودة واللائحة طويلة وبالتالي الدقيق الوطني المدعم مثلا لا يصل إلى الطبقات الاجتماعية المستهدفة وحتى إن وصل إليها فإنه يباع لها بأثمان تفوق الثمن الرسمي المحدد نفس الشي بالنسبة للسكر خصوصا سكر القالب وبالتالي سؤالي السيد الرئيس سمعنا أن الوزارة هي في صدد إعداد استراتيجية جديدة حتى تفي هذه السياسة بالدور المنوط بها، سؤالنا ما هي هذه الاستراتيجية ومتى ستدخل حيز التطبيق وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، الكلمة الآن للسيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول والملكف بالشؤون الاقتصادية والشؤون العامة للإجابة عن السؤال. تفضلوا السيد الوزير.

السيد رشيد الطالبي الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالشؤون الاقتصادية والشؤون العامة:

شكرا السيد الرئيس

السيدة والسادة المستشارين المحترمين

السادة الوزراء

السيد المستشار المحترم، لابد أن أذكر ببعض الأرقام قبل أن أتدخل أو أجيب مباشرة على سؤالكم أن فعلا صندوق المقاصة سيقوم هذه السنة 2005 بتقديم دعم مبلغه حوالي 12 مليار درهم وهي مسجلة في القانون المالي المقبل 2006.

فيما يخص للتفرقة بين شيئين أساسيين أن الدقيق المدعم لا يتم دعمه عن طريق صندوق المقاصة بل يتم دعمه عن طريق المكتب الوطني للحبوب والقطاني، باقي المواد الأخرى فعلا يتدخل صندوق المقاصة قصد توازن الأثمان والمحافظة على القوة الشرائية للمواطنين غير أن التحرير الذي ذكره السيد المستشار لم يكن نتيجة للتقويم الهيكلي بل بالعكس، بل كان نتيجة لقانون صوت عليه البرلمان والاختيارات الاقتصادية الكبرى يتبعها المغرب ألا وهي تحرير الاقتصاد الوطني فتحرير الاقتصاد الوطني بطبيعة الحال تم تحرير مجموعة من المواد ولازالت هناك بالضبط 24 مادة أو خدمة التي لازالت أثمنتها مقننة فيما يخص غاز البيطان ثمنه في السوق الدولي تضاعف، دار من 300 دولار إلى 600 دولار اليوم وصندوق المقاصة يتحمل هذه الزيادة وأشياء أخرى حتى يظل في متناول كل المواطنين عبر التراب وبدون استثناء، فيما يخص مادة السكر فعلا السيد المستشار المحترم أن مادة السكر يتم دعمها ويستفيد منها الكل إلا الشركات المنتجة التي تم اتخاذ قرار سنة 2000 أو 99 كي ترجع إلى صندوق المقاصة مقدار الدعم فيما يخص مادة المحروقات فالكل يعلم الزيادة الهائلة في ثمن البرميل الذي وصل إلى 70 دولار هذه السنة ورغم الزيادات التي قامت بها الحكومة فلازال الدعم قويا جدا ويتدخل صندوق المقاصة عبر ميزانية الدولة للحفاظ على التوازن المالي، فيما يخص الأسئلة المطروحة هل يستفيد المواطنون كذلك؟ أعتقد أنه يجب أن نفرق بين المضاربات والغش والأهداف والتي تسعى إليها الحكومة عبر هذا الصندوق فعلا أن الحكومة تقوم عبر هذا الصندوق بالتوازن في الأثمان، هل يصل إلى الهدف الذي نبتغيه هناك بعض الممارسات التي يجب مواجهتها ليس من طرف الحكومة فقط كذلك من طرف المستهلك وأن يبلغ هذا المستهلك عن الحالات التي تكون خارج الإطار القانوني. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير، الكلمة الآن في إطار التعقيب على جواب السيد الوزير، السي لعلج تفضلوا

المستشار السيد الحبيب لعلج:

شكرا السيد الرئيس

السادة الوزراء

إخواني المستشارين

هذا السؤال كيوضع نفسه في ليلة التصويت على الميزانية لأنه حنا جاء واحد الوقت اللي بغينا نخاطبوا المواطن المغربي بواحد السجاعة لأنه ربما سياسيا صعب تناول هذا الموضوع ولكني كما يقول

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

المثل الصيني "علمني أن أصطاد سمكة ولا تعطني سمكة كل يوم" بغينا احنا ناخذو بالمثال والصيني أنه تكون عندنا حياة يومية صينية.

السيد الوزير، 2 مليار و200 كتمشي في السكر، المواطن المغربي يستهلك 4كيلو في السنة كتعطيه 2 دراهم هي 8 دراهم للمواطن في السنة الخبز كتعطيع 20سنتيم في الباكَيتة تدعم هي 72 درهم في السنة، 360 يوم كتجي للمواطن المغربي 4 مليار ديال الدعم من غير ما نحسبوا البيطان لأنه كاين دريعة ديال الزيادة فيه، نبقاو غير في السكر والخبز، 4مليار في السنة كتمشي كتجي للمواطن بالحساب وبالتدقيق 80 درهم.

و 100 درهم واش ما جاش الوقت هاذ 4 مليار نحطوها في كل جهة ونديروا عليها قرض ديال 20 سنة أو 25 سنة ونمولوا الجهات في المشاريع الكبرى ونقولوا للمواطن نوض تخدم على راسك لأنه هاذ القضية ديال الفارينة عندها تاريخ في الحركة المغربية، كتعط فارينة في واحد اظروف محددة حنا بغينا للمواطن الكرامة ديالو، بغيناه يجتهد، هاذ 4مليار الله يخليكم، صرفوها في الجهات وعطيوا كل جهة تنمى لأنه كنديروا غير 2مليار ديال السكر، قسمها عل 200 ألف درهم إلى يمكنها تخلق لينا مقاولة صغيرة كتعطيك 10 آلاف مقاول. الله يخليكم راه كلشي اليوم بالحساب فلهذا إلى بغينا نخدموا هاذ الوطن.

فلنتشجع ونأخذ المبادرة بالأمس القريب ومعانا السيد الوزير السيد العلمي التازي تشجع وزور المقاصة في الزيت شحال ربحات الخزينة، ربحات 80 مليار فلهذا كنظن أنه ندعموا هذا ونديروا الثقة في أنفسنا والثقة في الإنتاج ديالنا والثقة في الأهالي ديالنا ونوضوا نخدموهم عوض مانبقاوا في هاذ الشيء ديال المقاصة وشعارات لا غير.

وشكرا

السيد رئيس الجلسة:

إذن ننتقل الآن إلى السؤال الموالي دائما في إطار الأسئلة الآنية الموجهة إلى السيد وزير العدل حول أطروحة بعض المنابر الإعلامية المضللة في شأن الثوابت الوطنية للمستشارين السادة إدريس العلوي محمد أوخيار، عبد الصمد عرشان، محمد بوخدادي، عمر محب، محمد البرطني الغازي الغرارية، مولاي ادريس العلوي تفضلوا.

المستشار السيد مولاي ادريس العلوي:

شكرا السيد الرئيس

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم

السادة الوزراء

الزميلة والزملاء المستشارين المحترمين

في الحقيقة هذا السؤال الآني يأتي بعد عدة إحاطات استعرض فيها فريق الحركة الديمقراطية الاجتماعية مجموعة من الانزلاقات لبعض المنابر الإعلامية التي أصبح لها سوى الإثارات في العناوين ولو على حساب الثوابت الوطنية ومؤسساتها وذلك لبيع السلعة المغشوشة الكاذبة للمواطن المغربي.

إن رسالة الإعلام النبيلة تتجلى في إعلام وإخبار المواطنين رأسمالها الصدق والأمانة وهدفها إشاعة القيم الحميدة وتسامح المواطن والتشبث بالفضيلة بدل تيئيس المجتمع وإحباطه ونشر ثقافة البطش والظلم والتشكيك في الثوابت الوطنية.

السيد الرئيس المحترم

الزميلة والزملاء المستشارين المحترمين.

إن هذه المنابر بين عريضتين التي تعد على أصبع اليد الواحدة تسيئ لبلدنا في الداخل والخارج، إن الديمقراطية وحرية التعبير اختيارا لا رجعة فيه ولكن هذا المبدأ له سلاح ذو حدين إذ استغل إيجابا أعطى للحريات العامة والفردية وأعطى التناوب في الحكم وأعطى كذلك ذلك التسامح سلبا انقلب إلى فوضى وتسبب وأنتج الكراهية والحقد بين فئات المجتمع ولو أن هذه المنابر الإعلامية

قرأت تاريخ المغرب قراءة جيدة جامعية كاملة لما كتب ما كتب لكن الغريب أن هذه المنابر لا تنطلق من ذواتها هدفها الربح السريع وهي خارجة عن إجماع الأمة وتعتبر استثناء في المجتمع المغربي.

السيد الرئيس،

السادة المستشارون

قبل وضع هذا السؤال كان لنا حديث مع زملائنا في فرق المعارضة في هذا الموضوع وعن الاشمئزاز الذي تخلفه هذه المنابر اللغ؟لامية في نفوس المغاربة حيث أجمع الكل عن عدم السماح لأي كان ومهما كان موقعه أن يقذف في المؤسسات وثوابتنا ودِيننا هذا يخلص إلى السؤال الثاني كيف ترى وزاة العدل هذا الأمر م الناحية القانونية وهي الوزارة الساهرة على القانون، التي تسهر على ضمان تطبيق مبدأ السواسية أمام القانون؟

ثانيا ألم يكن من الواجب على السيد وزير العدل وهو رئيس النيابة العامة ليفتح تحقيقا احتراما للقانون والدستور؟

ثالثا إن سيادة القانون وقوة الدولة يتمثل في احترام الديمقراطية لكل جهات والكل تحت سيادة القانون وحده والخروج عن إجماع الأمة نازلة يجب على العدالة أن تقول كلمتها في الموضوع. وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار الكلمة للسيد وزير العدل لإجابة على السؤال.

السيد محمد بوزبع وزير العدل:

شكرا السيد الرئيس

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

شكرا للسيد المستشار حول هذا السؤال أقول بأن المشرع المغربي بمقتضى قانون الصحافة حمى حرية التعبير وأقر حق وسائل الإعلام في الصول إلى الخبر وهي مبادئ كرسها الدستور التزاما بما أقرته المواثيق الدولية وجعل هذه الحرية مرتبطة بالمسؤولية القائمة على احترام مبادئ الدستور وأحكام القانون وأخلاقية المهنة، انطلاقا من هذه المبادئ السامية نص قانون الصحافة في مقتضياته على الزجر في كل إخلال بالاحترام الواجب للملك، وأصحاب السمو الملكي الأمراء والأميرات وصناع القبات طبقا لمقتضيات الفصل 41 من قانون الصحافة وكذلك كل مت يتعلق بترويج أنباء زائفة تمس بالنظام العام وطبقا لمقتضيات الفصل 42من قانون الصحافة وتطبق نفس العقوبة إذا تم نشر ما يمس بالدين الإسلامي أو بالمؤسسة الملكية أو بالوحدة الترابية إلا أنه بخصوص بعض الصحف والجرائد التي انزلقت نحو نشر رسائل إحباط وتيئيس وتشكيك في المؤسسات والثوابت الإسلامية بالمملكة فإن النيابة العامة تضطلع بمسؤولياتها في تحريك متابعات في حق كل من تبين تورطة في الأفعال المذكورة فقد صدرت أحكام في هذا الصدد وهناك قضايا لازالت مطروحة أمام القضاء وكذلك قضايا أمام البحث والتحقيق قبل أن تحال على القضاء فإذن هناك تتبع مستمر لكل ما ينشر وتحاول دائما التوفيق مل بين حماية حرية التعبير وحرية الصحافة ولكن ربطها كذلك بسيادة القانون واحترام الثوابت التي تحضى بالإجماع الوطني.

وأقاسم السيد المستشار على ما جاء في سؤاله فيما يخص فعلا أنا ما ينشر يعني يحظى باستنكار المواطنين ولا يقبلون بتاتا أن تستعمل بعض المنابر للمس بالثوابت وبالقيم الديمقراطية وقيم دولة الحق والقانون. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير، الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب على جواب السيد الوزير.

المستشار السيد ادريس العلوي:

شكرا السيد الرئيس،

في الحقيقة كنشكروا السد الوزير على تفضله بالجواب، في الحقيقة جواب متكامل وفي الحقيقة احنا ما عندناش شي شك لأن وزير العدل وهو العضو البارز في حكومة جلالة الملك كنعرفوه بأنه إنسان محنك وما يخليش هذه الأمور تفوتوا لأن هذي مصير البلاد وهانوا مفسدات البلاد وبحيث أن من قذف فيها هو خارج عن الإجماع. ثلاثة ملاحظات السيد الرئيس بعجالة:

الأولى: هي أن هذهخ المنابر بين مزدوجتين فعلت ما فعلت ولكن لا تكتفي بهذا وهي تنتهك الاؤا ومحط مستومة ديال الأشخاص وشخصيات وطنية بحيث أن الإنسان اللي سقط في الأمور اللي كيطلبوا إما غادي كيف كنقولوا يوسخو لهذا هاذ الأسلوب غير مقبول ومرفوض.

الديمقراطية تقتضي باش كل واحد يجلس في مكانه هاذي الديمقراطية.

ثانيا: نبش الأعراض ديال أو خبر، كتشوف عنوان بحيث من كتقرا ما وراءه هذا راه نصب واش العنوان والمضمون ديالو ماكاينش، هذا نصب واحتيال على المواطنين كتدوز في الأكشاك كتلقى واحد العنوان بارز والمقاد ديالو.

ثالثا: السيد الرئيس حنا ماشي بعاد اليوم كنقراوا في بعض الصحافة تستعمل ألفاظا لا تليق بهذا المجلس ولا تليق بالمواطنين ولا تليق بالمغرب لهاذ السيد الرئيس، السيد الوزير نطالب السيد الوزير باش يتابع هذه الأمور حتى تكون الموعظة للجميع. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، السؤال الموالي التالي للسيد وزير العدل حول ضرورة توسيع الخريطة القضائية للمستشارين السادة فوزي بنعلال، محمد كريمين.

المستشار السيد فوزي بنعلال:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء

السيدة والسادة المستشارين

يرتكز الإصلاح القضائي على تقويم وتحديث وتفعيل المؤسسة القضائية وذلك من أجل إعادة إرساء السلطة الشرعية للمحاكم وإعادة تأهيل شيرها ومحاربة الشطط وتقوية سلطة القانون والدولة وكسب ثقة المتقاضين وبالتالي المساهمة في الإقلاع الاقتصادي وتشجيع الاستثمار.

يشكل توسيع الخريطة القضائية الوطنية العنصر الأساسية لتسهيل وصول المتقاضين إلى القضاء مع الأخذ بعين الاعتبار مجموعة من المعايير المرتبطة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية مثل النمو الديمغرافي وعدد ونوعية القضايا المعروضة على المحاكم وذلك لترسيخ سياسة حقيقية للامركزية في هذا المجال زيادة على هذا التوسيع يجب تقوية استقبال المتقاضي ومعالجة الملفات من طرف المحاكم الموجودة. والعمل على إغناء الجهاز القضائي وذلك في إطار توطيد سياسة تقريب القضاء من المتقاضين وتحسين شروط استقبالهم مع توسيع الخريطة القضائية بفضل إنشاء مؤسسات قضائية لتسهيل وصول المتقاضين إلى القضاء لدى نسائلكم السيد الوزير ما هي الإجراءات المستقبلية التي تخططون لها من أجل توسيع الخريطة القضائية الوطنة لتقريب المحاكم من المتقاضين خصوصا في بعض العمالات التي تغير معدل نموها الديمغرافي وعمالة الصخيرات ? تمارة التي أصبح سكانها يفوق 350 ألف نسمة كمدينة وأكثر من 500 ألف نسمة كإقليم وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا رئيس الجلسة

شكرا المستشار الكلمة للسيد وزير العدل للإجابة على السؤال.

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

السيد محمد بوزيع وزير العدل:

شكرا السيد الرئيس، السيد المستشار المحترم

أقول فعلا أنه إذا استعرضنا تاريخ تطور الخريطة القضائية منذ سنة 1974 نجد أن خلال 30 سنة ارتفع عدد المحاكم بأكثر من 450٪ مما كانت عليه بحيث إلى دخلنا محاكم حكام الجماعات والحساب غادي يصبح العدد أكثر من ذلك فإحداث أي محكمة يرتبط:

أولا بصدد القضايا الرائجة أمام تلك المحكمة و يرتبط كذلك بالمسافة التي تفصل ذلك المركز أو ذاك المقر عن المحاكم المجاورة فبالنسبة لمحاكم الاستيناف يعني الآن ارتفعت إلى 24 محكمة استيناف إلى دخلنا في الاعتبار 2 ديال المحاكم اللي هي تجارية كذلك كنوجدوا بأنه المحاكم ديال الاستيناف يعني كاين هناك محاكم لا يتعدى فيها ما يسجل 2630 أو 3000 قضية في مقابل أنه هناك محاكم تسجل حوالي 50ألف قضية بحيث لابد من مراعاة قبل إنشاء المحكمة عدد القضايا والمردودية*لأنه إنشاء المحكمة يقتضي أولا الرئيس وكذلك الوكيل العام وكذلك يعني مجموعة من القضاة بالإضافة إلى الجانب

المادي والكلفة ولهذا أنا أجد بان 24 محكمة استئناف كثيرة إذا عملنا مقارنة مثلا نمشيوا إلى مصر اللي فيها 70 مليون ديال السكان وعندها 7027 قاضي من ضمن 8ديال محاكم الاستئناف لأن المهم مائي هو تقريب القاضي من المتقاضين تقريب العدالة من الناس يعني بحيث الآن أمام محاكم الاستئناف تقريبا المحامي أصبح إجباري، ليس المواطن هو الذي ينتقل بحيث المحامي عند ما يتكلف بالقضية هو مستعد وأن ينتقل با مع قضيته أمام المحكمة بالإضافة الآن إلى إدخال أسلوب المعلوميات يعني سوف يطور حتى عمل المحامين لكي يأخذوا كل المعلومات عن القضايا من مكاتبهم لهذا لا يمكن أن نأخذ الآن هاذ عملية التوسيع للشبكة أو توسيع الخريطة القضائية يعني كعملية اللي هي مثل يعني الإدارات اللي هي مستقر به يعني ماناخوهاش بهذه الصفة يعني خص يكون عندنا محكمة اللي يمكن فعلا تكون فيها الإمكانيات باش يمكن ليها تحكم بواحد السرعة وبواحد الفعالية بالسنة للقضايا ديال الناس فحنا الآن عندنا 3000 قاضي وعندنا في مجموع المحاكم عندنا 24محكمة استئناف وغادي نحدثوا الآن محكمتين استئنافيتين إداريتين، عندنا أكثر من 70 محكمة ابتدائية وعندنا أكثر من 80 لمركز وهاذ المراكز هي التي تشكل قضاء القرب والآن حنا بصدد مراجعة نظام حكام الجماعات والمقاطعات لكي نتخلى عن هذا النظام وندمجه في إطار القضاء العادي باش يكون نوع من المواساة في التقاضي بين الناس سواء كانوا في البادية أو في المدن سواء بعد ما توفرت أطر كافية فهذا النظام هو اللي غادي نسميوه قضاء القرب وفي قضاء القرب ستكون إمكانية كبيرة جدا باش يوقع الفصل في القضايا السريعة وفي القضايا البسيطة سوف يمكن البث فيها بسرعة وبدون تعقيد وهذا ما ينشده الناس هو أنه فعلا يمكن لهم في القضايا البسيطة يوجدوا اللي غادي يحلها ما شي ضروري يكون ديك البناية وذاك المساطير فيمكن في قضاء القرب القاضي يجي للسوق يعني في واحد المكتب عادي يمكن ليه يفصل بين الناس، سيدنا عمر كان تيحكم تحت الشجرة بحيث المهم هو العدالة توصل إلى الناس، هذا هو الأساس ولهذا اللي خصنا نركزوا عليه فضاء القرب بالإضافة إلى هذا حاولنا ما أمكن نخففوا على المحاكم من درجة التقاضي بحيث تقدمتوا بفضل المجلس ديالكم وقع إدخال تعديلات على قانون المسطرة المدنية باش خففنا العبء على المجلس الأعلى في واحد العديد ديال القضايا مثلا القضايا اللي فيها أقل من 2مليون ديال السنتيم، علاش اللي غادي تمشي في المرحلة الابتدائية والاستينافية والمجلس الأعلى وتانبقاوا يعني تماطل وطول المدة قبل ما كتوصل القضية إلى التنفيذ.

قلنا بأنه نخففوا على المجلس الأعلى إلى كانت درجتين كافية، قضايا الأكرية ما فيها لا منازعة ولا أي شيء علاش غادي تمشيوا مراحل ثلاثة ونبقاوا كنعطلوا الناس ما ياخدوش الأكرية ديالهم، بحيث احنالاالآن في عملية تنظيف المسطرة ديال باش يمكنا نختاصروا المداد ونختاصروا المراحل ديال التعاطي لكن مع المحافظة على حقوق الدفاع والمحافظة على حسن تطبيق القانون، شكرا السيد المستشار

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير، الكلمة الآن للسيد المستشار في إطار التعقيب على جواب السيد الوزير.

المستشار السيد فوزي بنعلال:

شكرا السيد الوزير،

أولا أشكركم على هذه الإيضاحات وعلى هذه التدابير المتخذة من طرفكم ومن طرف وزارتكم وهذا ما كنا ننتظره من زمان.

طبعا في إطار الخريطة، يعني توزيع الخريطة وتقريب القضاء من المتقاضين نرى السيد الوزير هل بالنسبة لإحداث محاكم جديدة هناك مثلا بعمالة الصخيرات- تمارة هناك ما يزيد على 350 ألف نسمة في المدينة وحوالي 500ألف كعمالة بين الصخيرات وتمارة وعين عودة لا نجد أي محكمة هناك وطبعا تعلمون أن جل القضايا التي تروج في محاكم الرباط كلها كتجي من المتقاضين ديال تمارة طبعا هذا هاجس اللي خصنا نباشروه وهناك طبعا مرسوم حول إحداث محكمة بتمارة خرج هذي سنتين وتعلمون السيد الوزير بأن هذا المرسوم هذا تقريبا يتمكن من واحد العدد من القضايا الطعن فيها، من يتخرج المرسوم هناك يعني خصها تكون في التراب ديال العمالة والقضايا خصها تروج في التراب ديال المحكمة يعني هناك إمكانيات ديال بطلان هذه القضايا أو الطعن فيها وطبعا بالنسبة للسلطات ديال الصخيرات تمارة مستعدة لإعطاء الأرض مستعدة لهاذ الشي كله وحنا بالنسبة لتمارة نطالب بإحداث هذه المحكمة وخصوصا اللي كنعلموه بأن الإمكانيات، الاعتمادات المالية موجودة في الوزارة ديالكم ما خص إلا واحد الدفعة بسيطة السيد الوزير باش تخرج هذه المحكمة لحيز الوجود وشكرا السيد الوزير.

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار تفضلوا السيد الوزير بعجالة

السيد وزير العدل:

السيد الرئيس،

بغيت السيد المستشار أنه يعني فيما يخص إحداث محكمة، تمارة الصفقة مرت واختبرت المقاولة وسوف يبدأ العمل في أقرب الآجال وفعلا وصلني أن السيد العامل يعني يقترح ريثما تبنى هذا المحكمة أنه يمكن يخصص بناية اللي يمكن يكو فيها وندرسوا هذه الإمكانية إذا كان المحل هو لائق وهو مناسب ونشرعوا في العمل لأن الإحصائيات فعلا كما قلتم 40٪ من القضايا اللي كتجي للمحكمة الابتدائية في الرباط مصدرها هو تمارة الصخيرات وهاذيك الناحية أنا متفق معكم فيما يخص هذه القضية وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، ننتقل الآن على المحور المتعلق بالأسئلة العادية، دائما نواصل مع السيد وزير العدل حول تنفيذ الأحكام القضائية ضد الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات المحلية للمستشارين السادة محمد الأنصاري، الطاهر الفيلالي، عبد الكريم الناصري. الأستاذ الأنصاري تفضلوا

المستشار السيد محمد الأنصاري:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس

السادة الوزراء

كما يعلم الجميع أن الأحكام القضائية لها حرمتها ولها قدسيتها وخاصة أنها تصدر باسم صاحب الجلالة وأن تلك الحرمة وتلك القدسية تلزم كافة الأطراف للانصياع إليها واحترام منطوقها وبالتالي العمل على تشريع تنفيذها إلا أنه يلاحظ على أرض الواقع أن هناك عدد كبير من الأحكام لا تصل إلى التنفيذ بسهولة أو يكون هناك امتناع عن تنفيذها كلما تعلق الأمر بصدورها في مواجهة أشخاص نافذين أو أشخاص القانون العام من إدارة ومؤسسات عمومية وجماعات محلية الشيء الذي يطرح أكثر من تساؤل ويضرب تلك القدسية وتلك الحرمة في صميمها ويعارض مصالح المحكوم لهم للضياع ويلحق بهم أضرار جسيمة والسيد الوزير كما يعلم الجميع أن الحكومة بدء من حكومة التناوب شعرت بهذا المشكل وعملت على مقاومة هذا المشكل وذلك في شكل مناشر صادرة عن السيد الوزير الأول أو بعض الوزراء في الحكومة، إلا أن هذه المعضلة لم تعرف بعد طريقها إلى الحل الشيء الذي في نظري أصبح أكثر من ملح ويفرض تدخل المشرع من أجل سن مقتضيات قانونية تلزم جميع المحكوم عليهم بالانصياع للأحكام وبتنفيذها وعدم عرقلة وصول الحقوق إلى أصحابها بدون شكل السيد الوزير هذا السؤال كان موضوع عدة أسئلة داخل قبة البرلمان وكذلك استأثر باهتمام الجميع خلال إنعقاد لجنة مختصة وكان لكم فيه رأي صريح وحرمتم بأن هناك مشاكل تستغل من طرف أصحاب النية السيئة لعدم وصول الحقوق إلى أصحابها.نسائلكم السيد الوزير هل للحكومة نية فعلية من أجل تقديم مشروع قانون يعمل على تحميل المسؤولية لكل شخص ثبت في حقه انه امتنع أو عرقل تنفيذ حكم قضائي وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد وزير العدل

السيد وزير العدل:

فعلا، إذا بالغت في الإجابة عن آخر سؤال هو موجود مشروع قانون فعلي للعمل على تنفيذ الأحكام من طرف الإدارات العمومية وتحميل المسؤولية الشخصية للموظف الذي يرفض تنفيذ حكم صادر ف مواجهة الإدارة العمومية لكن ريتما يصدر هذا النص هناك مجهود فيما يخص تنفيذ الأحكام الصادرة في مواجهة الدولة، الإدارات العمومية والمؤسسات العمومية بصفة عامة، ففي علمكم بأننا ننظم حملة لتنفيذ الأحكام المتبقاة خلال السنة في كل سنة وأعطيت إحصائيات سابقة في عدد القضايا التي وفعلا تنقبضها خلال شهرين من كل سنة وهذه الحملة الآن نظمناها على أساس أنها تبقى مستمرة كل سنة بفضل تنصيب قضاة التنفيذ في كل محكمة وهؤلاء القضاة نتابع معهم يوميا كل الملفات المرتبطة بالتنفيذ.

بالنسبة للقضايا المتعلقة بالدولة الصادرة بالخصوص عن المحاكم الإدارية بحيث تمكنا من تنفيذ 1492 ملف سنة 2004 المجموع المطلوب فيه التنفيذ هو 3138 بنسبة 50٪ كما أنه خلال تسعة أشهر الأولى من هذه السنة نفذ 891 ملف من مجموع 3065 بنسبة 30٪ نحن نسعى إلى التغلب على هذا التأخير بحيث بذلنا مجهودا مع كل الوزارات المعنية وبعثنا لهم بقوائم وعقدنا لحد الآن 14 اجتماعا خلال شهرين مع جميع القطاعات في الإدراة العمومية من أجل حثهم على التنفيذ كاين هناك بأنه ما عندهمش ميزانية مرصدة لتنفيذ عدد من الأحكام، الآن أدرجت في إطار ميزانية 2006عدد من الاعتمادات لمواجهة تنفيذ الأحكام اللي هي نهائية واللي هي إدارة في مواجهة الإدارة وهناك لجنة كما أشرتم إلى ذلك مشكلة يعني تحت رئاسة الوزير الأول شهر على تتبع كل مساطر التنفيذ سواء في مواجهة الإدارة العمومية أو في مواجهة كذلك شركات التأمين ويمكن أن أقول أن يعني أنا جد متفائل على أن خلال 2006ستعرف يعني نسبة هامة جدا من الأحكام الصادرة في مواجهة الإدارة العمومية وما يتبعها من مؤسسات وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير، الكلمة الآن للسيد المستشار في إطار التعقيب على جواب السيد الوزير

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

المستشار السيد محمد الأنصاري:

شكرا السيد الرئيس،

في البداية أتقدم بالشكر الجزيل للسيد الوزير الذي نور الرأي العام من خلال هذا المجلس وانطلاقا من هذه القبة حول اهتمام الحكومة أو وزارة العدل بتنفيذ الأحكام القضائية وخاصة كلما تعلق الأمر بتنفيذها في مواجهة الدولة أو المؤسسات العمومية أو الجماعات المحلية

السيد الوزير، لا يشك أحد في المجهودات المبذولة من طرف وزارتكم والتتبع اليومي وليس بمناسبة الحملات بالنسبة لتنفيذ الأحكام القضائية ولكن السيد الوزير وقد أشرتم مشكورين إلى عزم الحكومة على تقديم مشروع قانون الشيء الذي نثمنه ونصفق له وفي انتظار ذلك نود تكثيف الجهود أكثر لأنه هناك من انتظر سنوات لإيصال حقه إليه والشيء بالشيء يذكر.

لا بد أقول كلمة حول تنفيذ الأحكام القضائية في مواجهة شركات التأمين فالتنفيذ بخصوص شركات التأمين تعمل على التنفيذ في غالب الأحيان الملفات التي لا تتوفر على مبالغ هامة لكي يكون العدد كبيرا أمام تلك المبالغ التي تتعلق بالأرامل وباليتامى وبالمعطوبين الذين حصلوا على المبالغ فهي تجد تعثرا وبالمناسبة لابد أن أشكركم على إدخال المعلوميات بخصوص جهاز التنفيذ بحيث يتمكن كل شخص على المستوى الوطني من معرفة مآل ملفه التنفيذي على مستوى الدار البيضاء في غالب الأحيان ومعرفة كذلك الترتيب إلا أن ذلك يتطلب مجهودات أخرى أكثر من طرف قضاة التنفيذ وحثهم على العمل على التسريع ومحاولة كذلك معالجة جميع الطرق الملتوية التي يستعمل الملفات لمواجهتهم لعرقلة التنفيذ وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، ننتقل إلى السؤال الموالي.

تفضلوا

السيد محمد بوزبع وزير العدل:

بغيت نذكر هنا بأنه مسألة التنفيذ طبعا لا ترتبط خاصة بالنسبة لما أشرتم له من شركات التأمين، شركات التأمين من قبل كما ذكرت ذلك في اللجنة يعني لم نكن نحتاج إلى تقديم طلبات، كان محامي الشركة عندما يصبح الحكم نهائيا يبعث بالمبالغ في نفس الأسبوع الذي يصدر فيه الحكم بحيث الآن لم نعد نرى ذلك لعدة أسباب.

كاين هناك أسباب موضوعية وكاين أسباب غير موضوعية.

الأسباب الموضوعية كثرة الحوادث أصبحنا الآن في المغرب يعرف عشرة قتلى يوميا وما بين 80 إلى 100جريح لدى الآن بغينا نفذوا جميع الملفات والأحكام الصادرة في مواجهة شركات التأمين، السرعة تقوابي أن الأغلبية الساحقة سوف تطلب التصفية ولهذا سنكون واقعيين نحاول ما أمكن باش نعطيوهم فرص على أساس واحد الترتيب معين باش يمكن ينفذوا يعني نخففوا عليهم العبء على الميزانية لأن التأمين في مجال السيارات إجباري والمبالغ كذلك تحاول الدولة باش ما تكونش يعني مبالغ مرتفعة بالنسبة لأقساط التأمين هذا أعتبره بأنه واحد الشيء اللي هو سبب موضوعي ولكن كاين هناك أسباب أخرى بعض.... وكاين واحد النوع من التماطل الذي نحاول الآن أن نتغلب على هذا وأنا كنت عملت واحد الاقتراح ولكن مع كامل الأسف المحامون لم يسلكوا هذا الطريق دائما وهو أن يصبح التنفيذ الصادر عن الأحكام الصادرة عن شركات التنفيذ لا مركزي لماذا تمركز الكل في الدار البيضاء واعطينا باتفاق مع شركات التأمين عناوين بجميع فروع الشركات التي تبلغ فيها الأحكام ومطلوبة فيها التنفيذ عوض ما يبقني الكل متراكم في مدينة الدار البيضاء مع كامل الأسف لم يقع احترام هذا الاتفاق الذي تم ما بين وزارة العدل وما بين شركات التأمين لهاذ إذا وقع تطبيق ذلك سيخفف العبء على الدار البيضاء وسنستطيع تنفيذ الأحكام بصورة أكثر وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، إذن السؤال الموالي لوزير العدل حول مشروع البناية الجديدة لمحكمة الاستئناف بالناظور للمستشارين

السادة عبد الرحمن أشن، محمد الرحموني،

المستشار السيد عبد الرحمن أشن:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين

سؤالنا موجه إلى السيد وزير العدل وهو حول مشروع البناية الجديدة لمحكمة الاستئناف بالناظور.

السيد الوزير، بالتأكيد بأنها ليست المدة الأولى التي يطرح فيها هذا السؤال على وزارة العدل بل سبق أن وجه إلى وزير العد السابق وهو الأسبق وإن دل ذلك شيء فإنما يدل على الضرورة الملحة التي تفرضه.

كما في علمكم السيد الوزير تنفرد محكمة الاستئناف بالناظور بوضعية خاصة حيث توجد في بناية متقادمة موروثة عن عهد الاستعمار كانت في الأصل عبارة عن مدرسة ابتدائية سبق لأفواج أتت قبلي وتابعت فيها دراستها وقلت السيد الوزير علاوة على كون هذه البناية متقادمة ومكاتبها وقاعة الجلسات بها ضيقة أصبحت غير لائقة وغير ملائمة لعمل القضاء بها ولا تليق بهيئة القضاء نهائيا قلت لضيق المساحة أساسا وكذلك لكونها أصبحت مهددة بالانهيار والسقوط فوق رؤوس العاملين بها وهذا لا يجادل فيه أحد ربما أدركت مصالح وزارة العدل هذه الوضعية الغير اللائقة لا بالإقليم ولا بهيبة القضاء إدراكا منها لذلك بادرت كما حسب علمنا إلى اقتناء قطعة أرضية بتجزئة جديدة بمدخل المدينة الناظور وهي تجزئة المطار بادرت إلى اقتناء هذه القطعة الأرضية لبناء مقر جديد لمحكمة الاستئناف للحفاظ على كرامة العاملين بهذا القطاع وحقوق المتقاضين.

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

مرت عدة سنوات السيد الوزير على اقتناء هذه القطعة الأرضية حسب علمنا ولم نر بعد مؤشرات تشير إلى بداية الشروع في إنجاز هذا المشروع.

سؤالنا إليكم السيد الوزير، بكل دقة ما هو معرقل خروج هذا المشروع إلى الوجود وهل هنالك نية في الإسراع والتعجيل بإنجاز هذا المشروع؟ شكرا السيد الرئيس

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار الكلمة للسيد وزير العدل

السيد وزير العدل:

فعلا هناك السيد المستشار أعطيتم السؤال والجواب، فعلا فيما يخص اقتناء القطعة الأرضية لأن الإشكالية اللي مطروحة بالنسبة لهاته المحكمة وانا أقاسمكم كل ما قلتموه وإن كان الحل بالنسبة للبناية الحالية يعني عملنا واحد العدد ديال الصفقات صفقة ديال التبليط والكهرباء والترصيص والصباغة وبالزجاج فيما يخص إصلاح تلك البناية لكن فعلا حنا الآن بصدد اقتناء قطعة أرضية مساحتها 14440 متر معكب اللي هي في ملك المكتب الوطني للمطارات وآخر مراسلة هي 6 دسمبر 2005 تحت عدد 2735 يعني حول دراسة إمكانية التخفيض لأنه الثمن اللي قالوا لينا في الأول عاود داروا علينا به وطلبوا لينا واحد الثمن اللي هو ضخم جدا ولهذا أطلب من السيد المستشار يساعدنا فيما يخص هذه المفاوضات مع هذا المكتب باش يمكن نوصلوا إلى حل وخاصة الأمر يتعلق بمصلحة عامة وانه لا يمكن أن تطبق الأثمان اللي هي رائجة الآن في مدينة الناظور حتى يمكن اقتناء هذه القطعة لأن عندنا ميزانية تيمكن لينا يعني إلى وقع تصفية المشكل المتعلق باقتناء الأرض نتمكن فعلا نشرعوا في البناء في أقرب الآجال وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، الكلمة الآن للسيد المستشار في إطار التعقيب على جواب السيد الوزير

المستشار السيد عبد الرحمن أشن:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير، الهدف من طرحنا لهذا السؤال هو أننا كنا ننتظر منكم أن تبشرونا وتبشروا العاملين بهاذ القطاع بمدينة الناظور على قرب الشروع في إنجاز هذا المشروع ولكن الذي نفاجأ به حاليا هو عدم تفهم المكتب الوطني للمطارات لمطلب وزارة العدل مع العلم أنه هذه التجزئة بأكملها وهي ذات مساحة 150 أو 160 هكتار والتي خصصت فيها مساحات شاسعة لعدة مرافق إدارية من بينها طبعا هذه المساحة التي كنا نعتقد أن وزارة العدل قد أنهت اقتناءها بالتمام.

الآن الذي نفاجأ به هو أنه لم يحص بعد التفاهم فيما بين وزارة العدل والمكتب الوطني للمطارات مع العلم أننا نحن كمواطنين نعتقد أن هناك تضامن بين الحكومة والمكتب الوطني للمطارات هو جزء من هذه المؤسسات ديال بلادنا وبالتالي لا نتفهم تماما كيف يعقل للمكتب الوطني للمطارات أن لا يتفهم مطلب وزارة العدل ويتفهم مطلبها ليمكنها من هذه القطعة الأرضية التي ستحفظ كرامة العدل ببلادنا، كرامة القضاء وكرامة العاملين، بهذا القطاع وكذلك ثقة المواطنين المتقاضين أمام هذا القضاء كذلك السيد الوزير أنتم تقولون على أنه علينا أن نكون بجانبكم في الحصول على هذه القطعة يعني بصدق حنا كنعتاقدوا أن وزارة العدل بإمكانها ولديها من الوسائل ما يمكنها من الضغط على المكتب الوطني للمطارات تعطي هذه الأرض ليس فقط بأثمان مرتفعة با إذا أمكن أن تمكنها من هذه الأرض بدون مقابل لأنه تخذت ديك الأراضي كلها بـ 100درهم للمتر المربع ووقعت فيها مضاربات وهي في الحقيقة ليست مناسبة باش نداكروا على هذا الموضوع جنا إلي كنتائلوا ليه كسكان ديال ديك المنطقة وهو أن ديك الأراضي وقعت فيها مضاربات عديدة والآن كنتفائوا أن وزارة العدل ما عندهاش حصة منها باش يبني محكمة الاستئناف فيها.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار،

السيد الوزير فعلا المكتب الوطني للمطارات طبعا عندو شخصية مستقلة وله حق الدفاع عن الأراضي التي يمتلكها وبيعها بالثمن الذي .... ولكن طبعا أنا عندما طرحت هذا الأمر حتى بالنسبة لكم باعتباركم أنكم ممثلين ديال المنطقة أنه ما كانش وصلنا إلى حد بالنسبة لهاذ المساحة فتنعتقد بأنه لابد من أن نبحث على قطعة أرضية أخرى لأنه ما بغيتش نقول ليكم الثمن ولكن لا يمكن نهائا أن تتحمل ميزانية وزارة العدل ما طلب منا أن نؤديه مقابل هاته الأرض وتدركون بأن المكتب الوطني للمطارات يعني هو مول مطار الناظور بهاته التجزءات بهاته الأرض بحيث كان هناك يعني تقول الآن هما كذلك عندهم مصاريف لأنهم مولوا هاته الأراضي، مولوا بناء المطار ديال الناظور ولم يحملوا ذلك لميزانية الدولة وعلى كل أنا لا أدخل في هذه الاعتبارات ولكن ما زال عندي أمل أننا غادي نوصلوا إلى حل ولكن إلى ما وصلنا ليه غادي نضطروا أننا نبحثوا على قطعة أخرى وأرض الله واسعة لابد أن نجد قطعة صالحة لإنشاء هاته المحكمة وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، السؤال الأخير في نفس القطاع حول ممارسة بعض الأعوان القضائيين.

للمستشارين السادة محمد زالخضوري، بوشعيب الهلالي، عبد الجبار بوملحة، علي القديري، أبو بكر عبيد ، محمد العلمي.، السي بوشعيب. تفضلوا

المستشار السيد بوشعيب الهلالي:

السيد الرئيس المحترم السادة الوزراء

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

إخواني المستشارين المحترمين

السيدة المستشارة المحترمة

لقد قصد مشرع من إنشاء وظيفة العون القضائي مساعد القضاء وتخفيف العبء عن المحاكم إلا أن ممارسات منعدمي الضمير من هاته الفئة تحول دون الغرض الذي أنشأت من أجله ونعرف أن السيد الوزير المحترم أن وظيفة العون القضائي نوقشت كثيرا داخل البرلمان نظرا لإلحاحية هذا الموضوع خصوصا أن كثيرا من المواطنين ذاقوا من الممارسات المستمرة التي تؤدي إلى تظلمات والزج بالمواطنين داخل السجون وصدور أحكام غيابية لهذا الغرض نسائلكم السيد الوزير عن الإصلاحات وعن الحلول الممكنة لتجنب هاته الانزلاقات التي يقوم بها بعض الأعوان القضائيين ونحن في فريقنا يستمر هذا السؤال لإعانة الوزير المحترم على تطهير هاته الوظيفة المهمة التي أنشأت من أجل القضاء وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار الكلمة الآن للسيد الوزير للإجابة عن السؤال.

السيد وزير العدل:

شكرا السيد المستشار، أريد أن أقول أنه بالنسبة لمهنة الأعوان القضائيين المنظمة بمقتضى القانون، فعلا لاحظنا بأنه بعدما كثر المتعاطون لهاته المهام هناك يعني عدد الذي أصبح يعني يسيئون إلى هاته المهمة لهذا كان م الضروري أن ندخل شيء من التشريع من أجل إعادة النظر في نظام الأعوان القضائيين ومشروع القانون موجود عنكم أمام لجنة العدل والتشريع وأتمنى أن نفرغ منه في أقرب الآجال وقد أعدنا النظر فيما يخص المراقبة ودور النيابة العامة في مراقبة هؤلاء وأعطيناهم إسما آخر المفوضين القضائيين وكذلك رفعنا من قيمة الرسوم أو الأتعاب التي يتقاضونها حتى لا يمكنهم أن يقوموا بمهامهم بكل راحة وطمأنينة ودون الالتجاء إلى أساليب أخرى ملتوية أو إلى ابتزاز المتقاضين فالآن نحاول يوم التنظيم وعلى الصعيد الوطني ونحاول كذلك أن نساعدهم على تنظيم أيام دراسية وتكوينهم وزرع كل ثقافة احترام القانون وسيادة القانون وإشعارهم بخطورة المهام الموكولة إليهم وهناك طبعا يعني أشخاص الذين تعرضوا إلى عقوبة تأديبية أذكر بأنه فقط خلال سنة 2005 إلى غاية 2005/11 الإنذار والتوبيخ 22 واحد. السحب المؤقت واحد، يعني قضايا اللي في طور البث 7 قضايا.

العقوبات الزجرية كاين اللي اتبعوا أمام القضاء الجنائي أحكام نهائية 9، البراءة 3.

إذن كاين اللي الآن القضاء ديالهم في طور البث 18 قضية، المجموع العام هو 60 إذن كاين هناك مجهود حتى بالنسبة للمراقبة وللتصدي لكل انحراف وإحالته على المحاكم، أتمنى أنه بخروج القانون الجديد سوف تعرف هاته المهنة يعني خضوعا للقانون وأن تلعب دورها في مساعدة القضاء على تبليغ وتنفيذ الأحكام. وشكرا

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد بوشعيب الهلالي:

شكرا السيد الرئيس

حضرات السادة المحترمين

بما لاشك فيه المجهود الذي يقوم به السيد الوزير لتطهير هاته الوظيفة والسيد الرئيس كمحامي يعرف خطورة هاذ الوظيفة والسيد الوزير المحترم وضع واحد الحل ولكن حنا ما كنشكوش في جميع الأعوان القضائيين كاينة مجموعة داخل الأعوان القضائيين هي التي تمارس عملا كما أشرت إليه السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار

باسمكم جميعا نشكر السيد الوزير السيد وزير العدل على مساهمته القيمة.

في جلسة اليوم ننتقل إلى القطاع الموالي المتعلق بالفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري، 8 أسئلة موجهة إلى السيد الوزير السؤال الأول حول ضرورة تهيئة المنتاطق الفلاحية البورية والرعوية للمستشارين السادة العربي لمحرشي، محمد أبو الفرج، محمد خيير، اسماعيل قيوح، محمد أيت امبارك، العربي سديد، السي العربي تفضلوا.

المستشار السيد العربي لمحرشي:

السيد الرئيس

السادة الوزراء

أخني المستشارة

إخواني المستشارين

السيد الوزير، إن الواقع الفلاحي أصبح يفرض إنجاز الأشغال لحماية وتجديد المراعي وذلك بالعمل على إنتاج بذور رعوية للمحافظة على التنويع البيولوجي من أجل المساهمة في ضمان استقرار الإنتاج الوطني وذلك بوضع برامج ترتكز على استغلال الموارد المائية المتوفرة وتجهيز الأراضي البورية، ونظام السقي التكميلي لتوفير حصص محدودة من مياه السقي لتعويض قلة تهاطلات الأمطار في بعض المناطق وكما هو معلوم إن المركز الوحيد المتخصص في إنتاج البذور الرعوية بالجديدة يفتقد للوسائل الضرورية لتلبية الحاجيات للبلاد من بذور ولاسيما أن مساحة أراضي الرعي تتجاوز 23 مليون هكتار لم يتم الاستصلاح منها إلى 3 ملايين هكتار.

ثانيا: المغادرة الطوعية التي همت أكثر من 400 إطار و700 تقني بالوزارة خلفت خصاصا كبيرا سيؤثر لا محالة على التنمية الفلاحية وخاصة بالمناطق البورية.

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

ثالثا: وثيرة إنجاز برنامج استثمار أراضي الرعي والأراضي البورية بطيئة جدا فالقانون رقم 33-94 أصبح متجاوزا ويتعين مراجعته على سبيل المثال بنص هذا القانون على التنمية المندمجة في المناطق البورية بما فيها الفلاحة والطرق إلا أن هذه الطرق لم يتم إنجازها في عدة مشاريع وعل سبيل المثال هناك مشروعات بإقليم سيدي قاسم وتضمن برنامج شق 32كلم من الطرق القروية بجماعة سيدي أحمد الشريف وسيدي بوصفر لكنها لم تنجز لأسباب نجلها وهذا أمر يعيق برنامج استثمار أراضي الرعي والأراضي البورية لأنه بدون شق الطرق لا يمكن تحقيق تنمية المناطق البورية لذا نسائلكم السيد الوزير عن السياسة التي تنهجونها في مجال تهيئة المناطق الفلاحية والبورية والرعوية وهل هناك نية لتحيين برامج التكوين من أجل ملائمتها مع المتطلبات الجديدة للتنمية الفلاحية والقروية لتمكين الخريجين من القدرة على التأقلم مع التحولات الطارئة وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، الكلمة للسيد وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري.

السيد امحند العنصر وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري:

شكرا السيد الرئيس

السيدة والسادة المستشارون المحترمون

فأعتقد أنه بديهي، أن المناطق البورية في المغرب لها أهمية كبرى بحيث أنها تمثل ما يفوق 80٪ من المساحة الصالحة للزراعة وكذلك تحتوي على أكثر من 85٪ من الساكنة القروية ولهذا لتنمية هذه المناطق يبقى دائما هاجس الحكومة هو وضع سياسة شمولية تأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات المحلية لكل منطقة الفلاحية من إعداد هيدروفلاحي وتحسينات عقارية والمحافظة على الأراضي الفلاحية وتحسين المراعي إضافة إلى العمليات الإنتاجية.

لأنه تبين أنه لا جدوى بأن تكون برامج محدودة أو كما قلت أو نستصلح أراضي أو منجزات السقي بدون أن نتطرق إلى الإنتاجية لها جاء القانون 33-94 الذي تحدثتم عنه سيد المستشار منذ 1995 ليضم منظور شمولي ومندمج للعمل في الأراضي الغير المسقية.

وفعلا أعطي هذا القانون شرعية للعمل للسياسة التي تنهجها الحكومة بحيث أن في إيطاره تم التعرف على أكثر من 200 مشروع لم ينجز منها إلى حد الآن إلا ثلاث وعشرين مشروع و25 الآن في طور الإنجاز وهذا راجع لشساعة الأراضي كما قلتم، وكذلك لإمكانية الدولة لأن قانون 33-94لم يحدد أجلا مع العلم أن التنمية في هذا المجال تنمية مستدامة ويجب أن تأخذ وقتها والتمويل الكافي ومع هذا لابد أن أقول أن من ضمن هذه المشاريع كلها.

هناك عشرين مشروع تشتمل على عملية تحسين المراعي على مساحة إجمالية تفوق 420 ألف هكتار ويمكن أن أقول أن التدخل للدولة فكان في مساحة تفوق 10مليون هكتارات بالطبع لن نستصلح 10 مليون هكتارات لكن عندما، لكن عندما نتدخل في مدار أو في منطقة لتحسين المراعي فمعنى أنها تهم منطقة بأكملها مثل ما هو موجود الآن فه المغرب الشرقي ومثل ما هو موجود في عدد من المنطق واللائحة موجودة وطويلة صحيح أن كذلك وأشاطركم الرأي.

عندما تتحدثون عن باب بطء الطرق أو تجهيزات أخرى، وأن التنمية القروية في هذا المجال ليست تنمية فلاحية فحسب فهناك التنسيق لازال غير مكتمل وهناك فعلا الإمكانيات والاعتمادات غير مركزة في يد واحدة وهذا طبيعي لا نريد في وزارة الفلاحة أن تكون لنا حكومة للعالم القروي لوحدها. لكن لابد أن نساير هذا المنهج.

كل ما أريد أن أقول أن التخوف الذي موجود فيما يتعلق بمغادرة الأطر والتكوين.

والتكوين موجود بقوة لا تخوف من هنا والتخوف الوحيد يمكن أن نتغلب عليه هو إيجاد تمويلات الضرورية والكافية لتسريع هذه العمليات سواء ما يتعلق بالرأي أو بالمراعي أو ما يتعلق بإحياء المناطق البورية. وشكرا

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير الكلمة الآن للسيد المستشار لتعقيب على كلام السيد الوزير.

السيد المستشار محمد أبو الفراج.

شكرا السيد الرئيس، السادة الوزراء، أختي إخواني المستشارين.

في البداية أشكر والوزير على بعض التوضيحات. ولكن كيبقى على أساس كنبغو نصرفوا كفريق أن هذا التحسين المراعي من طرف الدول.

يعني أولا هذا 23مشروع فين كاينة وشناهي الوسائل التي تقوم بها الدلوة في استصلاح هذه المراعي.

ثانيا هو أننا هذا لاستصلاح أظن أن بعض النواحي وتمن فيها استصلاح، وهذا استصلاح كان في إفساد مشي استصلاح لأن الوقيتة لكنصلحوا واحد الحاجة نخليو ما مانعونوش الفلاح فيما يخص التأطير ديال وفي غياب عدد كبير من المؤطرين، لأن الناس لخرج الآن ولينا كانشوفو أن هذه الوزارة الأطر لخرجت مكتعوضش.

زادت هذه القضية ديال المغادرة الطوعية أثرت على هذه الوزارة.

وجميع المناطق أظن أنها تشتكي من قلة الأطر، مانكولوش على أن الناس مكيعملوش لكن فين هي الوسائل باش غاد يعملوا واحد عدد ديال الحواجز لفلاجة كنعولوا عليها على أساس أنها هي من بين أسس تنمية ديال البلاد.

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

ولكن ماكنجيوا نقلبوا على موارد ديالها ولعاملين بها حنا كنتنقصوا ما كنزدادوش، إذن السيد الوزير بغينا نصرفوا على أن هذه الوزارة خصها تطبق سياسة القرب لحنا نتكلموا علبيها. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار

إذن ننتقل إلى السؤال الموالي بنفس القطاع حول مقاييس تحددي ثمن استهلاك الماء الموجه للسقي.

للمستشارين المحترمين السادة محمد اشنيفة، محمد جوهري، لحسن أمزوغ، ابراهيم فضلي، محمد المنصوري، ادريس الحسني، حميد كوسكوس، امبارك سباعي.

السيد المستشار محمد أشنيفة

شكرا السيد الرئيس، السادة الوزراء أختي المستشارة، إخواني المستشارين المحترمين

راهنت الدولة في تطوير الفلاحة السقوية وإنتاجها على تدبير المياه المجمعة في لاسدود أو المستخرجة من باطن الأرض والمعدة للاستغلال الفلاحي.

تختلف مقاييس تصريح هذه المياه للفلاحين من مركزو استثمار لأنه سواء في الشمال أو الوسط أوالجنوب لكن وقع الإجماع على ثمن وما يستهلك من الماء عن الفلاحة هو مرتفع جدا يمكن أن نقول يقم استغلال الفلاح استغلال فاحش لأن الغموض يسود هذا الموضوع من جهة ولأن التعويض ال ضي يعطيه كقابل الماء كان في الأصل معدا لتغطية مصاريف الكلفة فقط والآن وقد وقع تغطية مصاريف وكلفة وسائل التجهيز فلماذا لا تراجع هذه .... وتواكب الخطاب السائد حول دعم الفلاح ومساعدة اعتباره أحد أسس الإنتاج الوطني.

لكل هذا ما سبق نسائلكم السيد الوزير، ما هي المقاييس المعتمدة لتحددي تكلفة مياه السقي الفلاحية؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار

الكلمة الآن للسيد وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري للإجابة على السؤال.

السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية:

شكرا السيد الرئيس، سيد المستشار بما أنني أكلت وقتي في السؤال الأول غادي ناخذ شوية من هذا، الخلاف الوحيد لعندنا سيد المستشارين أن لما نجهزو ونساليو، كنمشيو فحالنا، لأن فعلا ما يمكنش نبقاوا متابعين

لأن حتى قانون 33-94 فيه المساهمة والمشاركة ..... دير المرعى ونبقى ونبقى أنا حضيها ولكي أستفيد منها يبقى مربع اديه.

السيد الرئيس أعود إلى سؤال قضية الماء، أولا باش نقول أن تكلفة الماء الموجودة في جميع مناطق السقوية لا تغطي إلا أقل من 40٪ من التكلفة حيث أن هذه التكلفة مبنية على جوج ديال الأجزاء.

القسط المتعلق بالماء وليس التجهيز لأن التجهيز كاين، المنحى ديال التجهيز أو هذه التي يخلصها مول الأرض إما دفعة واحدة وإما على سبعة عشر عاما وهذه معروفة مع الأسف مازال متخلصتش في العديد من المناطق، أما الماء ثمنه يتراوح ما بين 22 سنتيم و67 سنتيم كأعلى ثمن للمتر مكعب فهو مكون من جزئين:

الجزء الأول: كتعلق بمناسبة سعر التوازن هو ثمن ديال الماء، في الحقيقة قلت لكم هي أقل من 40٪ وهناك ثمن الكهرباء مثلا المناطق التي تستعمل آلات الضخ والكهرباء، لابد شي واحد يؤدي هذه الكهرباء لا يمكن تؤديها الدولة على المستعمل ديال الماء هذا الذي يجعل أنة هناك تفاوت وفرق بين الأراضي المسقية بدون ضخ والأراضي التي فيها ضخ ومع الأسف هذا الثمن الذي كان يجب أن يتكون من قسط يتعلق بالصيانة وبتجديد التجهيزات.

هذا لا يأخذ بعين الاعتبار نظرا فعلا أن الدولة لا تثقل كاهل الفلاح، فيمكن أن أقول لكم اليوم لبغينا هذا الماء تكون عنده فائدة وعنده لأن من نستعمل الماء تتكون قيمة مضافة أكثر من لي ميستعملوش الماء. كيخصنا راجعوا ثمن ديال باش حتى يجعل الفلاح يفكر في الاختيار ديال الزراعات لغادي ديرها.

أما اليوم الماء في أقل من 40٪ ديال ثمن ديال بطبيعة الحال راه كيدي العلف كيدير لجاب الله الشعير، كيدي الزرع وتيسقيه وهذا ما تيمكنش بطبيعة الحال من تشجيع الفلاحة. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا سيد الوزير إذن ننتقل الآن إلى السؤال الموالي في نفس القطاع حول استغلال الطحالب البحرية للمستشارين المحترمين.

السادة عمر أدخيل، الحسان فراحي، محمد فضيلي، عمر مكدر، عمر كردودي، بوسلهام بيتة، الحسن فيشوحي، عبد الرحيم الشرقاوي، السيد بيتة تفضلو.

السيد المستشارين بوسلهام بيتة:

شكرا السيد الرئيس، السادة الوزراء، أختي المستشارة إخواني المستشارين المحترمين

يتعرض المخزن الوطني من الطحالب البحرية لاستنزاف غير مسبوق، بحيث يتم تصديره كمادة خام عوض تصنيعه في المغرب، واستغلاه في صنع الادوية عاد المستوى المحلي وبالتالي خلق مزيد من فرص التشغيل وتنشيط الحركة الاقتصادية وهو الأمر الذي يستدعي وضع استراتيجية محكمة تقوم على دراسة موضوعية لتسويق قصد تحديد الأولويات وتفكير في الموارد المالية اللازمة على المدى المتوسط والبعيد لذا نسائلكم السيد الوزير ألا تفكر الوزارة لتشجيع تصنيع

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

الطحالب في المغرب وهل تتوفر الوزارة على دراسات في هذا الشأن؟ شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة الآن للسيد الوزير

السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية:

شكرا السيد الرئيس، المستشار المحترم

فعلا أن الطحالب التي تجمع على بعض الشواطئ في بعض المناطق فهي ثروة من ثروات مثلها مثل الثروة السمكية وحقيقة أن الكلمات التي ينتجها المغرب ليست بكميات جد مهمة بحيث أن المعدل هو 14ألف طن من الطحالب الذي يشغل 3000عامل موسمي وتقريبا 450 منصب شغل قار، علما أن هذه الكمية ليست مهمة هذا يعني أنني لا أقول أنها يجب أن تفسد أن نستهلكها بدون المراعاة إلى الظروف الطبيعية لتجديدها وفعلا وقع فيها إفراط، وقع إفراط بحيث أن الآن الطحالب لم تبق على السطح بل يجب أن تذهب إلى عمق خمسة أمتارا و6 لنصل على هذه الطحالب وهذا ما دفع بالوزارة لاتخاذ عدة إجراءات وقائية مثل منهم في بعض المناطق وتحديد الكميات التي يمكن أن تصدر حتى يحول الباقي داخل المغرب وهناك صناعة تحويلية ربما ليست للأدوية النهائية. بحيث كنوجدوا أن الطحالب المصدرات الخاصة يالله كتجيب لنا 63مليون درهم في الوقت لـ آثار-آثار هو أقل كميات يرد 176مليون درهم، بالطبع أن تحويل وتتميم ديال هذا المنتوج لا يمكن من طرف الدولة بل من طرف الخواص، وأن دور الدولة يبقى في الحماية ديال المنتوج وفي حماية البيئة وشواطئ المغربية وهذا ما يجعل أن هناك عدة قوانين للمنع وعدة عمليات مراقبة مع الأسف عندنا ما نقول مراقبة نقول كذلك أن هناك مخالفات، أن هناك من لم يحترم وهناك قانون للزجر هذه المخالفات طبعا. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، إذن ننتقل الآن للسؤال الموالي في نفس القطاع حول الكوطا في توزيع مادة الدقيق للمستشارين في الوقت التي تهاني منه أصوات أرباب المطاحن تطالب بتحرير هذا القطاع وحذف نظام الكوطا.

السادة حسن أبو العز، محمد المنصوري، المهدي زركو، عبد الحميد البوجادي، لحسن بوعود، عبد القادر قوضاض، حياة الدليمي، أحمد الدريسي، الهاشمي السموني، مصطفى توما.

المستشار السيد حسن أبو العز

السيد الرئيس، إخواني المستشارين،

في الوقت الذي تعاني فيه أصوات أرباب المطاحن تطالب فيه بتحرير هذا القطاع وحذف نظام الكوطا.

وكذلك بهدف تمكين المستهلك من اقتناء مادة الدقيق بثمن مناسب عكس ما هو عاليه الحال، إلا أنه بحيث ثمن الدقيق من القنطار المدعم يصل بثمن ما يناهز 280درهم للقنطار وقد عمل مكتب الحبوب على تفعيل القانون 12-94الذي يميز بين المطاحن وكذلك باعتماد سياسة من يطحن أكثر لاتخاذ أكثر وهذا هو في الواقع يطرح بالقطاع ككل لأجل المطاحن غلقت أبوابها والغريب في الأمر أن مطحنة جديدة باقليم أزيلال تم تعامل معها بشكل استثنائي تفاضلي خول لها استفادة نظام الكوطا 4008قنطار بابتداء من فاتح يونيو 2005 وحالة أن الكوطا معمول بها مع باقي المطاحن الأخرى وعلى الصعيد الوطني هي 2500 قنطار طبقا لمقتضيات القانون 12-94.

انطلاقا من هذا السيد الوزير نسائلكم، نطالبكم بحذف نظام الكوطا التي نادت به فيدرالية أرباب المطاحن ومراجعة قانون 12-94 الذي يخلق امتيازا بين مختلف المطاحن. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة الآن للسيد الوزير

السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية محند العنصر:

شكرا السيد الرئيس، السيدة والسادة المستشارين المحترمون. أعتقد أن بداية الأمر يمكن أن أقول أن من المنطق وأنا شخصيا أثق بهذا أن يجب أن نصل إلى نهاية العمل بالكوطا ولا هذه المعاملات كلها ديال المقاصة وحضروا عليها المجلس قبيلة. وهذا ليجعل هذه المسألة ديال الكوطا كتشكل عبء كبير لعلى المستهلك ولا على الدولة.

اليوم فعلا في إطار توزيع الحصة التي تتعلق بالدقيق المدعم فهناك كوطا ما بين المناطق والأقاليم وبين المطاحن وهذه الإجراءات واحد العدد من المهنيين كيعرفوها أنها إجراءات معقدة ومضبوطة يعني درجة يمكن ماحضروش حتى الأفراد إمكن ندخلوا المعطيات واحد المكينة وغادي تعطينا الكوطا ديال هذا وديال هذا تعرفو دورية لخرجات لتقول شحال ستهلك في ستة أشهر الأولى شحال ديال المطاحن لكاينة كيفاش كتقسم وكاينة لجنة فيها عدة وزارات وفيها كذلك الفيدرالية ديال المطاحن هي كتسهر على تطبيق هذه الدورية وهذا التوزيع فما يتعلق بالحالة الذي ذكرها السيد المستشار المحترم ديال مطحنة لي نقولوا احنا مستعدين باش يجي راجعت حسابات ديال الدورية تتعطي فعلا 4800 شهريا لهذه المنطقة التي أنشأت في مدينة أزيلال وأصبح أزيلال مركز لتوزيع بدل ما يبقى تابع لبني ملال.

القضية ديال 2500 لكاينة ماشي هي لتعطى للمطاحن الجديدة لما تعمل داك الحساب ديال شحال طحنتي شحال مطاحن كاينة شحال لبقات من هنا لهيه لحساب كيعطي أقل م 2500 نقول فإن الحد الأدنى هو 2500ديال القنطار ولكن لحساب أعطى أكثر من طبيعة الحال نعطيوا أكثر. هذا ما وقع في قضية أزيلال وسهرت شخصيا، وأنا لم أعرف لمول المطحنة ولا المطحنة، ولكن لما جاء السؤال سهرت وراجعت الحسابات الموجودة في دورية وهي رهن إشارة المجلس ككل ليطمئن أن بأن الحساب أعطى 4800 وشكرا.

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، الكلمة الآن للسيد المستشار للتعقيب على كلام السيد الوزير.

السيد المستشار حسن أبو العز:

شكرا السيد الوزير على التوضيحات لعطيتونا.

لكن السيد الوزير هذه المطحنة جديدة معمرها مطحنات أولا ونقطة الثانية السيد الرئيس هذا القانون 12-94 ما شي قرآن منزل يمكن يتعاد لأن جميع المطاحن غلقت أبوابها في هذا القانون، ملي دعم الدولة هو 2 مليار ديال درهم يتفرق بالتساوي، واحد يأخذ، 15 مليون درهم في الشهر واحد ياخذ 200 ألف درهم في الشهر ميمكانش يزيد واحد يبيع 60ألف قنطار في الشهر وواحد كيبيبع 2000 قنطار في الشهر. مايمكنش يزيد هذا السيد الوزير كيخلط كيقتل القطاع في الحقيقة مكتب الحبوب أشناهو دور ديال ؟ مكايدير هو الذي مقابل يقتني 30 مليون قنطار ديال النخالة.

السيد الوزيرحنا كنطالبو بتحرير القطاع ككل لأن الفقير لا يستفيد من الدقيق المدعم بتاتا، حقيقة تنكولوها السيد الوزير كنكولوها ما في قبة البرلمان. الدقيق ماكيوصلش نهائا ماعمر الدقيق ماكيشريه الفقير بـ 90 درهم للخنشة مثلا هذه ماكناش، هو ولف يشري خنشة بـ 150 درهم 160 درهم. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار الكلمة الآن للسيد الوزير للرد عن التعيقب

السيد امحند العنصر وزير الفلاحة والتنمية القروية:

شكرا للسيد المستشار، أنا أشاطركم الرأي أنني غير مقتنع ل12-94 ولابد الكوطا وأنا مع التحرير كذلك. بالطبع راه ملف مطروح راه حنا كندرسوه. والوقت المناسب إن شاء الله سيأتي وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير ننتقل الآن على السؤال الموالي حول سياسة محاربة الجفاف.

للمستشارين السادة بلحاج الدرمومي، عمر أدخيل، عمر كردودي، أحمد جوهري، عبد المجيد العزوزي، بوسلهام بيتة.

السيد المستشار بلحاج الدرمومي:

السيد الرئيس، السيد الوزير، السادة المستشارين المحترمين، أولا وقبل كل شيء نشكر الله على نعمة الشتاء التي عرفتها بلادنا.

السيد الوزير وقع واحد غلط من الآلة الكتابية لأنه سؤال كان هو محاربة آثار الجفاف.

أما الجفاف فهو مسألة ليس بأيدينا وإنما الآثار ديالو يمكن لنا نحاربه وتمكن لنا نعموا له سياسة حقيقة منذ سنين ومع الأسف الشديد عرفت البلاد جفاف كبير وتدخل السادة المنتخبين والسادة الوزراء وأنتم السيد الوزير كذلك لأنكم ابن البادية وتعرفون ما تقاسيه البادية من محاين وآثار الجفاف وأن صاحب الجلالة نصره الله يعمل من البادية ميدانا محطة مهمة للتنمية البشرية وتنمية الاقتصاد وتقوية الجهات بالمغرب لأن الجهات مسألة تاريخية ثقافيا وسياسيا في هذه المملكة السعيدة إذا اضطرت الحكومة لجعل مخطط محاربة آثار الجفاف واطمئن وقلنا والحمد لله سرنا في طريق الصواب المعقول حتى أن محاربة آثار الجفاف أصبحت سياسة هيكلية سنوية ولو تكون الشتاء ولكن الصندوق المهيئ لهذه السياسة يبقى إلى إنجاز آليات ومسائل تعين الفلاح على تقوية مداخيل. وكذلك تنمية المناخ الاجتماعي والتواصلي والنقل وكذلك السقي المتوسط والصغير. إذن اطمئن وقلنا والحمد لله الحكومة الآن اعترفت بواحد الواقع الذي هو مهم. إلا أنه مع لأسف الشديد تفاجأنا أن ميزانية وزارة الفلاحة تعرف واحد الخصاص مهم.

الآن أصبحنا حقيقة أمام واحد الأمر واقع لا يمكن أن نتركه وجميع الهيئات سياسية متفقون على أن لابد من إعطاء هذا الميدان أهمية بالغة. والآن وصاحب الجلالة منكب عل سياسة التنمية البشرية وتطوير المداخيل للمواطن المغربي ولاسيما في البادية.

نتساءل السيد الوزير كيف ستعملون لخلق آليات مالية وتقنية للتخفيف من آثار الجفاف. وشكرا

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال

السيد الوزير امحند العنصر وزير الفلاحة والتنمية القروية:

شكرا السيد الرئيس، شكرا السيد المستشار المحترم.

لإعطائي المناسبة شي أعتقد فيه نوع من الغموض فعندما يتعلق الأمر بالجفاف وبالمناخ وبندرة الماء هذه ميزات للمغرب لا يمكن أن ننكرها كيفما كانت السنة. هناك سنوات جفاف وسنة ممطرة أن ظاهرة قلة الماء فهي الميزة التي يمكن أن نميز بها المغرب، وإذن في هذا الباب يمكن أن تكون سياسة تأخذ بعين الاعتبار هذا المعطى أن الجفاف يمكن أن يعود باستمرار لكن فرق ما بين سياسة وهو ما نحاول أن ننهجه وأن تكون الميزانية مهيكلة سنويا للجفاف لأن ما يمكنش ميزانية الدولة أنها تكون أسيرانسر جفاف ما يمكنش نحطو غلاف مالي ونقولو غادي يبقى في الميزانية لعندنا الجفاف غادي نجبدوه لما عندناش غادي يبقى لا، عندما يكون الجفاف يمكن أن يكون هناك تضامن وطني يمكن أن نحذف بعض المشاريع من الميزانية وأن نواجه الكارثة الطبيعية. لكن أن تكون لنا سياسة تأخذ بعين الاعتبار هذا المعطى فهذا صحصح. وهذا ما نحاول أن نعمل به عندما نقر بأن اقتصاد الماء يجب أن تكون له أولوية، بأن تجميع الماء وجميع النقط يجب أن تكون من أولويات، لكن

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

نعتقد أن تجميع الماء وسياسة تجميع الماء أي نقطة من الماء، هذا من الضروريات يجب أن ننكب عليها.

إن كانت عدة أطراف حكومية هي تشارك في هذا المنظور يجب أن نرى كيف نعيد على السدود، على بعض السدود الصغرى حتى لا نضيع الماء وهذا ما نأخذ من السياسة الفلاحية عندما نحاول تشجيع بعض الزراعات التي تستغل أقل كمية من الماء عندما في كل برنامج يجب أن يكون لنا التفكير أن ممكن أن لا تكون المياه كافية لما نقوم به هذه السياسة بالفعل نتوخاها في جميع أعمالنا ومشاريعنا.

قضية الإمكانيات والظروف وهي حسب الظروف مثل السنة الماضية عندما كان الجفاف فكان هناك اندفاع للحكومة وجمعت بعض الموارد لمواجهة ما هو مستعجل كإغاثة الماشية وكالماء الشروب وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، الكلمة الآن للسيد المستشار للتعقيب على السيد الوزير.

السيد المستشار بلحاج الدرموني:

شكرا السيد الوزير على هذه التوضيحات، لكن جوج ديال النقط الله يخليكم اللي باقي متوضحوش مزيان.

أولا احنا قلنا أن آثار الدفاف أصبح هيكلي وأن الدراسات العلمية ليكنين دوليا كيتصرفوا بأنه هذا الجفاف غادي يكون عنده واحد، ماغديش يغيب لغاب علم يرجع عامين، ومشكل الماء محطوط في العالم كله.

الله يرحم الحسن الثاني كان يقول ربما غادي يكون حرب الماء، أنا كنآمن بالفكر ديال الحسن الثاني ربنا رحمه الله على تحاليل وعلى الإنصات من له خبرة وعلم وهو العالم المتقدم الآن يقول أن مشكل الماء محطوط، إنما احنا تنقولوا الله سبحانه وتعالى ارحمنا بواحد العام ديال الماء، هذاك الصندوق كيبقى لمسائل أخرى.

العالم القروي، لتنمية العالم القروي، ربما هذا هو النقطة لاحنا تنكروا عليها تدخلاتنا أنه خصنا نصوروا أن هذا الجفاف دائم وأن الحمد لله، الله تبارك وتعالى مطرنا هديك الميزانية ندوزوها لمسائل أخرى لإنجازات والعالم القروي تعينه على خلق في المستقبل لمواجهة الجفاف لخلق ديناميكية تجارية أو صناعية غادي تعاون في تنمية العالم القروي.

ثانيا اهنا قلت لكم أن ميزانية وزارة الفلاحة تنقصت، نقصوا منها إذن تنطلبوا السيد الوزير هذا الذي نقصوا باش غادي يكملوا في هذه العمليات المقبلة لحنا تنمية العالم القروي مثلا مهمة داخلة في سياسة ديال صاحب الجلالة وهي تنمية العضو البشري هذا هو لبغينا نصرفوا شر غادي تكون في المستقبل شي آليات أخرى صناديق أخرى، غادي نعطيوهم الفلاحة باش تواجه هذه المشاكل إلا خليوها في هذه الميزانية التي رصدت ليها الجولة ولي حنا بحكم الأغلبية صوتنا عليها.

وفي الحقيقة ماكنش نصوتوا عليها سمحتوا السيد الرئيس هذا موضوع مهم ومهم جدا لأن احنا غادي نصوتوا دابا على هذه الميزانية، وهذه الميزانية تهمنا بزاف، العالم القروي فين تنعيشوا ومرتبطين به والمستقبل ديال يهمنا قبل من كل شيء. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. تفضلوا السيد الوزير

السيد امحند العنصر وزير الفلاحة والتنمية القروية:

بعجالة كبيرة الآن اتفقنا أنه يجب أن تكون هناك آليات أخرى للأخذ بعين الاعتبار وهي ما ندافع عنه في القطاع وأنتم كذلك مشكورين لتمويل صندوق ديال التنمية القروية، لتمويل الصندوق ديال التنمية الفلاحية.

وإن شاء الله سنأتي بالجديد إلى هذا البرلمان. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير السؤال الموالي في نفس القطاع حول اتفاقية منظمة التجارة العالمية.

للمستشارين المحترمين السادة ادريس الراضي، أحمد التويزي، أحمد بنا. السيد بنا تفضلوا.

السيد المستشار أحمد البنا:

السيد الرئيس، السيد الوزير، شارك المغرب بفعالية لجل مراحل التأسيس للمنظمة العالمية للتجارة منذ جولة أوروكواي مرورا باتفاقية الكاط بمراكش ثم جولة الدوحة وكما تعلمون فإن المنظمة ستستأنف جولتها خلال المنتصف من شهر ديسمبر المقبل بهونكوك.

ولعل أهمل الملفات الشائكة على طاولة المفاوضات سيكون هو الملف الفلاحي خصوصا مسألة الدعم الكبير التي تقدمه الولايات المتحدة والدول الكبرى لفلاحتها سواء على مستوى الإنتاج وحتى على مستوى التصدير مما يجعل موقف الفلاحة بالدوّل الأخرى جد ضعيف من الناحية التنافسية بل ويهدد مستقبل الفلاحة بهذه الدول، والمغرب يعتبر من أكثر الدول المعنية بهذه الإشكالية السيد الوزير إذن لا تفصلنا إلا أيام قليلة عن انطلاق هذه الجولة من مفارضات التي قد ترهن فلاحتنا فكيف تم إعداد الملف المغربي، هل تمت استشارة المهنيين والغرف الفلاحية أي دور للوزارة في إدارة هذا الملف وما هي أسبقية الملف المغربي بخصوص موضوع الفلاحة في اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار الكلمة الآن للسيد الوزير للرد على السؤال

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

السيد امحند العنصر وزير الفلاحة والتنمية القروية:

شكرا السيد الرئيس، السيد المستشار المحترم على سؤالك لابد من التفكير أن فعلا الجولة انطلقت في هونكونك هذا الكل تتبعه، لبغيت نقول في هذا الميدان هذه المنظمة الدولية والملف لأمامها الآن ميهمش غير الفلاحة بطبيعة الحال إلا أن معكم الحق أن الفلاحة من الملفات الشائكة، وهذا الملف هو الذي جعل أن الدورة الجول ديال هونكونك يعني فشلت، لكن لبغيت نذكر ب ذلك أن منذ الاجتماع ديال الدوحة وكان هناك اتفاق للجميع على ثلاث مبادئ أو أربع يعني الأهداف الأولية ديال هذه المفاوضات فيما يتعلق بالفلاحة، هو فتح الأسواق، حذف أو تخفيض بكيفية جدرية للإعانات الداخلية، وحذف إعانات للتصدير حتى لا يكون هناك تنافس غير متوازن لكن مع هذه الأسر الثلاث التي بقي عليها الاتفاق هناك أساس رابع وهو وارد في جميع الجولات أن الدول النامية يجب أن تكون لها معالجة خاصة ويكون أن لا تخضع للمعالجة التي ستهم الدول النامية، أي بمعنى أن هذه الدول يجب أن يراعى وجاء هذا كذلك في 2004 في التقرير أن يراعي لحاجيات التنمية ديال الدولة النامية وللوتيرة التي يمكن أن تسير بها للحفاظ على داخل فلاحها ومحاربتها لفقر، وبالطبع أن فشلت هونكونك لم يكن هناك اتفاق على أشناهي الجدولة اللي يخفضوا بها الدول النامية وأشناهو لقدر الذي يخفضو به هذه الإعانات الآن يبدو أن هناك تقدم لمن طرف الاتحاد الأوربي ولمن طرف أمريكا، ويأمل على الأقل البعض أو ما يهمهم الأمر أن ننتهي من هذه الجولة تلكي تبقى سنة 2006 لان الجولة ما غادي تنتهي إلا في آخر 2006. أن تكون 2006 ديال التطبيق ديال إخراج اللوائح لأن ستكون هناك مواد حساسة لم تخضع للاتفاق هنا تكون المشاورة ما بين المهنيين والحكومات لوضع هذه اللوائح إلا أن بغيت كذلك نذكر عندما نتحدث عن المفاوضات ديال هذه المنظمة ليست مفاوضات ثنائية لا نأخذ ملف المغرب مع الدول، لا نأخذ ملف مصر مع الدول. فهي متعددة الأطراف أي معنى أن النقاش والمفاوضات تكون عامة وهنا يصعب الأمر لأن هناك مواقيت متفاوتة ومتباينة هناك موقف هناك موقف أمريكا، موقف الاتحاد الأوربي موقف مجموعات العشرين التي وإن كانت من الدول النامية لها وضع خاص فيما يتعلق لأنها تنتج وتصدر ولو أن أثمنتها منخفضة هناك دول الأقل فقرا التي لها كذلك نظام خاص وهناك الدول النامية الأخرى التي هي برأيها متضاربة لأن كي لعندوا القطن كيدافع عليه كاين لعندو الزرع لعندو اللحم كل واحد علاش كيدافع، على أي حال بغيت نقول في هذا الموضوع هذا على الملف ديالنافعلا حددناه وبتفاوض مع من يمثل المغرب أي وزارة التجارة الخارجية ووزارة الخارجية، حددناه كذلك في اتصالات مع عدد من الدول وعدد من فرقاء لمعرفة مواقفهم وكيف سيمكن أن نستفيد منها كدولة نامية، ويبقى بالطبع بعض الاستشارات مع المهنيين لكن هذا مازال متيعطي المهنيين.

المهنيين غادي جي الدور ديالهم في 2006 لوصل الاتفاق الآن لأننا خاصنا نحدد اللوائح آنذاك ديال المواد الحساسة نحدد الحد ديال الجمرك التي يمكنا نمشيو فيه وهذا ننتظر من طبيعة الحال ما تسفر عنه الجولى. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، الكلمة الآن للسيد المستشار في إطار الرد على التعقيب.

السيد المستشار أحمد البنا:

شكرا السيد الوزير.

أولا تنبغي نشكركم على هذا الرد ذيالكم لأنه السيد الوزير كما تعلمون المغرب والوضعية الذي يعيشها الفلاح المغربي هي جد مقلقة والآن كنصرفوا توالي سنوات الجفاف على المنطقة.

الآن موقف الحكومة فيما يخص الخسائر التي عرفها منتجي الخضر والفواكه والتي تصادفت أن رغم أنهم دوار فلاحة مبكرة لأن الجو في إسبانيا حال دون ذلك، لأن إسبانيا عرفت ارتفاع في الحرارة وتصادفت يعني الإنتاج المغربي مع الإنتاج الإسباني وصبحوا أن الفلاح المغربي هو الذي أصبح ضائع في المنتوج الذي نتج الآن قبل من وصلوا لنهاية الاتفاقية التي تقولوا في 2006.

كنتمنى في إطار التضامن الحكومي أن الحكومة توعى بهذا الأمر. راه ماشي غير وزارة الفلاحة هي التي مسؤولة. الدولة كدولة هي المسؤولة الأولى راه لا يعق أننا لفرطنا في الفلاح بغينا التنمية البشرية التنمية البشرية هي راها خاصها تنبثق من العالم القروي فحنا لشجعنا العالم القروي، وقفنا بجانب العالم القروي راه يمكن أ الآن القرض الفلاحي يطارد الفلاح يطارده الجفاف ويطارده القرض الفلاحي فين غادي يرد رأسه غادي يمشي للهجرة للمدينة فكنتمنى منكم أسيد الوزير تكونوا أحسن ممثل للعالم القروي وتدافعوا بكل ما أوتيتم في المجلس الحكومي من أجل إيجاد حلول للمعضلة التي يعيشها العالم القروي. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار السؤال الموالي حول أنفلوانزا الطيور ورد في شأنه طلب تأجيل من طرف رئيس الفريق إذن يؤجل إلى جلسة لاحقة.

أنتقل إلى السؤال حول عدم استفادة مستخدمي مراكز أشغال والمكاتب الجهوية للاستمثار من المغادرة الطوعية.

المستشارين السادة أحمد البنا، أحمد التويزي، ادريس الراضي، أحمد أمهال، محمد الشافعي، سي محمد تفضلوا.

السيد المستشار محمد الشافعي:

شكرا السيد الرئيس السادة الوزراء السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

لقد أحدثت الحكومة هذه السنة بصفة استثنائية برنامج وطني

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

للمغادرة الطوعية للموظفين المنخرطين في سلك الوظيفة العمومية وإنصاف إليهم. في مرحلة ثانية بعض الموظفين الخاضعين للأنظمة خاصة مثل موظفين الجماعات المحلية، وللأسف فقد تم إقصاء شرائح أخرى نذكر منها تلك التي تخص قطاع الفلاحة وأعني بهذا فئة مستخدمي المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي التي قدمت خدمات جليلة للوطن عامة وللقطاع الفلاحي بصفة خاصة.

لهذه الأسباب نسائلكم معالي الوزير أولا لماذا تم استثناء شريحة مستخدمي مراكز أشغال والمكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي من المغادرة الطوعية.

ثانيا أم أن الحكومة خصصت لاحقا برنامجا خاصا لمثل هذه الفئة من اجل المغادرة الطوعية وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار الكلمة للسيد الوزير للإجابة على الجواب.

السيد الوزير امحند العنصر وزير الفلاحة والتنمية القروية:

شكرا السيد المستشار المحترم الجواب بسيط لأن عملية ديال المغادرة الطوعية في بدايتها كانت تهم أعوان الوظيفة العمومية وبالطبع العاملين في مراكز الفلاحية والمراكز الجهوية وعددهم 11 ألف وهم من الأصناف الخاضعة لنظام المؤسسات العمومية وعندما أعطت الحكومة موافقتها المبدئية أن يمكن أن تشمل هذه العملية للمغادرة الطوعية بعض المؤسسات العمومية فبالطبع لا نأخذ نفس النمط لهو ديال الوظيفة العمومية، وبدءنا في محادثات ومفاوضات مع وزارة المالية مع الصندوق الذي سيؤدي بعض الرواتب وتوصلنا فعلا الآن إلى اتفاق شبه كامل وستنطلق هذه العملية في الشهور الأولى للسنة المقبلة إن شاء الله كما كان الشأن لبعض المؤسسات التابعة لوزارة الفلاحة ومنها سوجيطا. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير الكلمة الآن للسيد المستشار للتعقيب على الجواب.

السيد الوزير

السيد المستشار أحمد البنا:

شكرا السيد الوزير أولا التعقيب غادي يكون جد وجيز لأنه الإشكالية لتنبغي نبه ليها السيد الوزير هو أننا منطيحوش في الإشكالية الذي طحنا في ها في وزارة التعليم، بحيث أنه بعض المناصب الحساسة وهي الآن أصبح عندنا فيها خصاص هي لستفادت.

الآن المغادرة الطوعية باقين احنا كاتحاد دستوري خصها تشمل الجماعات المحلية والإدارات التي تعرف اكتضاض وعلاش توجهنا لمكاتب الاستثمار الفلاحي ل ستي. لسمفي.. لستي الآن كنعرفوا بانهم عبارة على تجميد الطاقات البشرية لعندنا في القطاع الفلاحي ناس كلسين ماكيديروا والو إذن خصهم يستفدوا منم المغادرة الطوعية ويخرجوا يخدمو في المجال الخاص باش يمكن يوفروا ظروف الشغل وفرص الشغل للعالم القروي. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار الكلمة الآن للسيد الوزير للرد على التعقيب

السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية السيد امحند العنصر:

شكرا السيد الرئيس لأدقق المسالة فعلا في هذه العملية أخذنا شيء من الوقت لأن نربطها مع إعادة هيكلة هذه المصالح وليس إلغائها مثلا لأن سيكون إعادة النظر في المهام التي ستقوم بها لدى مراكز الأشغال ولدى المكاتب الجهوية، ولهذا هذه المفاوضات وهذه الدراسات لتأخذ بعين الاعتبار هذه الظاهرة وليس فحسب يعني التخلص من عدد الأعوان. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير وباسمكم جميعا نشكر السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري على مساهمته القيمة في جلسة اليوم.

وننتقل إلى القطاع الموالي للسؤال الموجه إلى السيد وزير التشغيل والتكوين المهني حول دور الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات

للمستشارين المحترمين السادة محمد بلحسان، الحو مربوح، ابراهيم السالمي، علي سالم الشكاف، محمد رضى بوطيب، يحي يحي

سيداتي الشكاف، السيد بلحسان تفضل

السيد المستشار محمد بلحسان:

بسم الله الرحمن الرحيم السيد الرئيس، السادة الوزراء، أختي إخواني المستشارين.

بعد التوصيات التي خرج بها اللقاء الوطني حول مبادرة التشغيل الذي انعقدت بالصخيرات يوم 22-23سبتمبر الماضي والمبادرة الإيجابية التي عرفها في ميدان التشغيل ومحاربة آفة البطالة يجري الحديث حاليا عن تفصيل هذه التوصيات وتسخير كل الإمكانيات المادية والبشرية والمؤسساتية الضرورية لإنجاح هذه التوصيات وإخراجها على حيث الوجود وفي هذا الصدد عرفت الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات منذ إنشائها سنة 1998 مجموعة من المشاكل والعراقيل أثرت على مصداقيتها أمام مطالب الشغل خاصة إذا علمنا أنه لم يدمج عن طرقها إلا عدد محدود من طالبي العمل زيادة على تعاملها المتردد مع مجموعة من العروض الدولية للتشغيل وهو الأمر الذي يعكس سوءا بتسييرها ليفرض ضرورة تدخل الوزارة من أجل تحديث وعصرنة هذه المؤسسة وتمكينها من الوسائل المادية والبشرية للقيام بمهامها كمؤسسة عمومية لإنعاش التشغيل وتنشيط سوق الشغل في أفق تطبيق

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

توصيات اللقاء الوطني حول مبادرة التشغيل والمضي قدما من اجل القضاء على ظاهر البطالة خاصة بطالة خريجي حاملي الشهادات ومن هذا المنطلق نسائلكم السيد الوزير.

ما هو الدور الذي ستضطلع به هذه الوكالة لتطبيق توصيات اللقاء الوطني حول مبادرة التشغيل؟

ثانيا: ما هي التدابير التي تقوم بها الوزارة من أجل النهوض بهذه المؤسسة وتحديثها وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار والكلمة الآن للسيد الوزير للرد على السؤال.

السيد مصطفى المنصوري وزير التشغيل والتكوين المهني:

شكرا السيد الرئيس المحترم، شكرا السيد المستشار المحترم لطرحه هذا السؤال.

المهم وأريد أن أقول فعلا أن منذ أن أعدت ونظمت مبادرات التشغيل في بلادنا يوم 22-23سبتمبر أصبحت الوكالة تلعب دورا محور باقي تفضيل كل مل جاء من توصيات خلال مبادرة التشغيل وفعلا هذه التوصيات من بينها ما تراجع داخل قانون المالية الذي أنتم بصدده وسنقوم إن شاء الله بداية من الشهر المقبل من تفعيل هذه التوصيات.

فيما يخص هذه الوكالة فعلا مرت بمراحل حرجة واليوم بتوقيعها بعقدة مع الدولة من أجل تطويرها والعمل كذلك على تحديث نظام القيادة والتسيير داخل هذه الوكالة ستلعب هذه الوكالة دورا طلائعيا فيما يخص سياسة إنعاش التشغيل في بلادنا.

ومن بين الأمثلة التيس يمكن أن أعطيها فيما يخص إعادة النظر، وإعادة هيكلة هذه الوكالة. وهناك أولا توسيع التمثيلية داخل المجلس الإداري للوكالة بحيث سندخل عليها متدخلين اقتصاديين واجتماعيين لإعطائنا الآراء التي يمكن أن نأخذ بها فيما يخص هذه السياسة.

هناك ذلك ملائمة المقتضيات القانونية الواردة في مدونة الشغل مع الوساطة في مجال التشغيل بحيث أن هناك مكاتب خاصة فيما يخص التشغيل، وسننظمها لملائمة مقتضيات مدونة التشغيل أو مقتضيات العمل داخل هذه المؤسسات بمقتضيات مدونة التشغيل.

وهناك كذلك شراكة ما بين الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والتمثيليات الدولية فيما يخص الوساطة. خاصة في البحر الأبيض المتوسط وهناك كذلك سياسة سوف تصب في تعزيز الجهوية فيما يخص تمركز وكالة إنعاش التشغيل وذلك بفتح عدة تمثيليات داخل الجهات وكذلك محليا في الأمكنة التي فيها سوق شغل نشيط.

وهناك كذلك إجراءات أخرى تهم الميدان الداخلي للوكالة بحيث كما تعلمون أننا جددنا كل تقريبا الموارد البشرية المسيرة لهذه الوكالة ونحن بصدد اليوم إقامة برنامج جديد من أجل مواكبة ومصاحبة السياسة الجديدة في ميدان التشغيل والتي غالبا اطلعتم عليها عبر قانون المالية هذه السنة. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير الكلمة الآن للسيد المستشار الحو مربوح للتعقيب على جواب السيد الوزير.

السيد المستشار الحو مربوح:

شكرا السيد الوزير هذا شيء الذي قلتو يعني يشفي بكل صراحة ونتمنى التوفيق لهذا الشيء الذي تخططوا ليه جميع وبالخصوص البعد الجهوي الذي اعطيتوه لهذه الوكالة لأنها من المهم كيف يمكن أحد العاطل في أنسيف أو في كلميمة أو في طوس خاصو يطلع حتى مكناس أو في الدار البيضاء باش سجل رأسو في الوكالة إشوف ربما شي لنهار غادي يلقى شي عمل، ولهذا نحيي هذا البعد الجهوي لهذا المخطط ديالكم وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار إذن نشكر السيد وزير التشغيل والتكوين المهني حول مساهمته.

السؤال الموالي موجه إلى السيد وزير السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي حول النهوض بالصناعة التقليدية للمستشارين المحترمين السادة محمد العقاوي، أحمد الكور، محمد الديبوني، محمد هلال، السيد العقاوي تفضلوا.

المستشار السيد محمد العقاوي:

السيد رئيس الوزراء أختي المستشارة إخواني المستشارين السيد الوزير المحترم مما لاشك فيه أن الصناعة التقليدية ببلادنا تشكل مصدرا هاما من مصادر الدخل للعدد الكبير من الأسر والأفراد العاملة بهذا القطاع وهو عامل من عوامل الانتعاش الاقتصادي ببعض المناطق وقد أكدت الصناعة التقليدية حضورها ومكانتها خارج المغرب وداخله بفضل مهارة الصانع التقليدي المغربي وإبداعه من خلال كذلك المنتوجات التي ما تزال ... أخطار متعددة.

ومن هذا المنطلق نود السيد الوزير أن نسائلكم عن الاستراتيجية التي تعتزم الحكومة اتخاذها للنهوض بالصناعة التقليدية وكذلك بوضعية الصانع التقليدي. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار الكلمة الآن للسيد الوزير

السيد وزير السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي:

شكرا السيد الرئيس، السادة والسيدات المستشارين المحترمين.

السيد الوزير،

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

فأولا من خلال دراسة المعطيات لقطاع الصناعة التقليدية تبين لنا أن هناك طلب مهم عن المنتوجات للصناعة التقليدية المغربية على الخصوص من طرف المستهلك الوطني في المدن الكبرى المغربية ومن طرف المستهلكين في المدن الكبرى من البلدان المجاورة في نفس الوقت لنا مؤهلات تنافسية واضحة في قطاع الصناعة التقليدية، وطلب هام موجه على الخصوص للصناعة التقليدية الإنتاجية ذات طابع ثقافي والمضمون الثقافي التي تروج تراثنا وثقافتنا على الصعيد الوطني والصعيد الدولي، لكن في نفس الوقت لنا إنتاج حجمه جد متواضع والطاقة الإنتاجية في قطاع الصناعة التقليدية تبقى محدودة ولا تلبي الطلب الهام الموجه من طرف الأسواق الوطنية والدولية ولهذا وضعنا استراتيجية على المدى المتوسط والطويل لتهدف أساسا وتضع كأولوية خلق مناصب شغل إضافية وهي أولوية الاستراتيجية وتأكد من توسيع النسيج الإنتاجي في قطاع الصناعة التقليدية وتوسيع عدد مناصب الشغل لقطاع الصناعة التقليدية وضعت سياستان متوازنتان.

سياسة الأولى: سياسة بناء نسيج مقاولاتي تؤطر تركز على دعم المقاولات وتتأكد من تشجيعها ومن توسيع طاقتها الإنتاجية ومن تنميتها وخلق مناصب شغل إضافية سياسية.

الثانية: تستهدف أساسا الصانع الصغير، الصناع الفرادى في المجال الحضري وفي المجال القروي.

سياسة تختلف بتاتا عن سياسة الأولى وتركز أساسا على رفع من الدخل الفردي للصناع أساسا عبر أولا برنامج يرفع من ميزانية الإشهار وميزانية التسويق الموجهة للصانع الصغير في المجال الحضري والمجال القروي بالاستفادة من ميزانية الإشهار ديال المكتب المغربي الوطني للسياحة التي تفوق من بعيد ميزانية دار الصانع وميزانية قطاع الصناعة التقليدية كذلك برنامج يضم وسائل مناسبة للتمويل بشراكة مع جمعيات القروض والصغرى وبشراكة مع مؤسستين بنكيتين.

رابعا برامج أيضا تقدم عرض إن شاء الله هذا ورش كبير للتغطية الاجتماعية المناسبة للصناع والتجار الصغار بشراكة مع القطاعات المعنية في الحكومة وهدفها من خلال السياسة الأولى ديال تقوية النسيج مقاولتي هي خلق 51ألف منصب شغل في مدة عشر سنوات فيما يخص الصناع الفرادى والمقاولات الصغيرة جدا الهدف المرقم في مستوى 60 ألف منصب شغل تقريبا والعدد الإجمالي 117 ألف منصب شغل مستهدف من طرف هذه الخطة.

ختاما لتنفيذ هذه البرامج نقترح نفس المقاربة التي اعتمدت في قطاع السياحة أي اتفاق إطار ما بين الحكومة ورؤساء الغرف ممثلي المهنيين على الصعيد الوطني وتنفيذ مشترك يوميا وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، المستشار محمد العقاوي للتعقيب

شكرا السيد الوزير على هذه الإضاحات من المعلوم أن الصناعة التقليدية في المغرب تعبر عن حضارة أمة وهاوية الشعب، إلا أن الملاحظ أن الحكومة لم تتمكن من بلورة الاستراتيجية وتنميم الرصيد الحضري والفني والإنتاجي الكامل ترسنة الحرف والتقنيات التي تفخر بها الصناعة التقليدية فمجهودات الدعم لمساعدة التأطير التي استفادت منها مختلف شرائح هذا القطاع لن تتعد إحالة نزحاتها محافظة على جزء من التراث التاريخي وتمكينه من استمرارية شكلية، لذا يصدر بلادنا انتهاج استراتجية بعيدة المدى في اتجاه تطوير قدرات الصناعة التقليدية وذلك بإعطاء الدعم اللازم والمجهودات لتنويع المنتوج التقليدي مع الحرص على الجودة، العناية بالأحوال الاجتماعية للصناع التقليديين.

تحسين شروط الاقتراضات البنكية مع تطوير السلفات الصغرى لتمويل الصناع ومراجعة الجانب القانوني وتنظيم لإطار المقاولات الصناعية التقليدية حيث تصبح مؤهلة للتنافسية، تطوير آليات دعم الحرف التقليدية على مستوى التكوين وعلى الحفاظ على تقنيات وسائل الإنتاج. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار الكلمة الآن للسيد الوزير لرد على التعقيب

السيد وزير السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي:

شكرا السيد الرئيس.

بكل اختصار السيدات والسادة المستشارين المحترمين، أقول لكم فقط نكرر أن قطاع الصناعة التقليدية له مؤهلات كبرى إن شاء الله في تنفيذ هذه الاستراتيجية على المدى المتوسط والطويل إن شاء الله غادي انجحوا جميعا. شكرا

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير باسمكم نشكر السيد وزير السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي على مساهمته القيمة اليوم وننتقل إلى القطاع الموالي قطاع الطاقة والمعادن حول ارتفاع ثمن البترول.

للمستشارين المحترمين السادة بدر العين السنوسي، المعطي بنقدور، الحسين اشنكلي، عمر بنونة، عبد السلام الهمس، محمد بوهريز، محمد كرام

السيد رئيس الفريق السيد المعطي بنقدور تفضلوا.

السيد المستشار المعطي بنقدور:

شكرا السيد الرئيس، السيد الوزير، السادة المستشارين المحترمين،

نعلم أن سوق البترول اضطرب في الآونة الأخيرة بشكل غير مألوف وارتفع ثمن البرميل حيث فاق كل توقعات وأثر على الحركات الاقتصادية في كل بلدان العالم بصفة ملموسة.

السيد الوزير تعلمون أن الدول المجاورة تملك مخزونا هاما للنفط منها من تعمل على تسويقه، وبنت اقتصادها على موارده ومنها من

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

تعمل في إطار التنقيب عنه مثل جارتنا موريطانيا التي أعلنت مؤخرا أن الدراسات الجديدة في مجال التنقيب عن البترول أثبتت أن المخزون المتوفر في هذه المادة أوفر بكثير مما سبق إعلان عنه في الدراسات الأولية وفي بلادنا عملية التنقيب جارية من قبل شركات كبرى دولية مختصة، لذا نسائل السيد الوزير عن نتائج هذا التنقيب وهل للمغرب من مخزون يمكنه من سد حاجياته من البترول في المستقبل ولكم جزيل الشكر.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

لقد توصلنا برسالة من السيد الوزير علاقات مع البرلمان في إطار المادة المادة 300 من نظام الداخلي سيد وزير الطاقة والمعادن ينيب عنه السيد وزير التشغيل.

السيد مصطفى المنصوري وزير التشغيل بنيابة على وزير السياحة والصناعة التقليدية:

شكرا الرئيس المحترم شكرا السادة المستشارين المحترمين على اهتمامكم بهذا القطاع العام وعلى التنقيب النفطي في بلادنا وفعلا بعد هذا التنقيب أن النفط كركيزة من ركائز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في بلادنا وأريد أن أذكر السيد الرئيس المحترم أن السياسة الوطنية الطاقية في بلادنا لها مزايا لابد أن نذكرها أولا رغم الإضرابات كما جاء في كلام السيد المستشار المحترم التي عرفتها السوق العالمية للنفط رغم كل هذا وذاك فقد تم تأمين تزويد السوق الوطنية بالمواد النفطية بشكل عادي وهذا شيء إيجابي.

الإيجابية الثانية السيد الرئيس هو أن بلادنا تتوفر حاليا على مخزون يوازي 75يوم من الاستهلاك لأنه بعد إنشاء وحدات جديدة للتخزين سيصل هذا المخزون إلى مستوى 90 يوم وهذا المستوى العالمي للمخزون الاستراتيجي للبلاد المتقدمة.

أما فيما يخص التنقيب على النفط فعلا فهو يشكل مصدرا أساسيا لإيجاد موارد طاقية محلية للحد من التبعية الطاقية في بلادنا وفي هذا الإطار يجب التذكير أن قانون هيدروكاربيرات الذي صوت عليه مجلس المستشارين في سنة 2000في شهر مارس أعطى للمغرب إمكانية جديدة من أجل التنقيب على إمكانية نفطية ولهي واعدة في الحقيقة في أحواضنا الرسوبية، وكل هذه المجهودات التي فعلا قمنا بها منذ هذه السنة يمكن أن أقول للمستشارين المحترمين أنم هذه المجهودات لازالت دون المستوى بحيث أن التنقيب له تكاليف باهضة جدا ومع الأسف نحن ننقب بعض الآبار كل سنة بعني ننقب خمسة إلى عشرة بئر سنويا علما أن في دولة كالولايات المتحدة غير في تكساس عندهم 5000 نقب كل سنة.

إذن ترون المجال رغم ذلك فالقانون الذي فعلا صادق عليها البرلمان أعطى واحد الدفعة جديدة للتنقيب في بلادنا بحيث عندنا تقريبا اليوم 27 شركة عالمية تعمل حاليا في مجال البحث عن النفط وتتوزع الرخص الممنوحة كالتالي 76رخصة للتنقيب في البحر و15 رخصة على اليابسة.

هناك 6 رخص دراسات استطلاعية من رخصة بحيرة واحدة تغطي مساحة 110 ألف و400 كيلو متر مربع و5 رخص برية تغطي ما يناهز 88 ألف كيلومتر مربع وهناك 15 امتياز استغلال برية تغطي ما يناهز 65 لكيلومتر مربع إذن أقول أن التنقيب هو جاري اليوم غي بلادنا بواحد يعني وتيرة أكبر وأعلى من كان عنه في الحقيقة نحن عند ما نرى سياسة التنقيب في بلادنا بدأت منذ هذه الخمس سنوات الأخيرة بحيث الشركات العالمية اليوم لها فعلا مقدورة من اجل التنقيب والاستطلاع ونتمنى إن شاء الله بهذا الشيء كله رغم كل المحاولات والمجهودات يجب أن نجد المكان الملائم الذي يوجد فيه البترول نتمنى إن شاء الله. علما أن فيما يخص الأحواض الرسوبية خاصة منها التي توجد في البحر تتشابه مع الأحواض القلبية الأخرى على سبيل المثال في خليج المكسيك هناك تشابه كبير ما بين البنيات الجيولوجية في المغرب وفي خليج المكسيك وهذا يبعث في تفاؤل ونتمنى لبلادنا أن نصل إن شاء الله لنتائج طيبة وأريد أن أخبر المجلس الموقر كذلك أن بلادنا ستعمل في القريب العاجل إن شاء الله على استغلال الأحواض الأحجار سنبدأ عبر المكتب الوطني للكهرباء مساء البارحة كان لنا مع السيد الوزير الأول مجلس إداري أعطى رخصة للمكتب الوطني للكهرباء لبناء محطة لاستغلال هذه الأحجار في أقرب الآجال إن شاء الله وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، السيد المستشار في إطار التعقيب

السيد المستشار محمد العقاوي:

شكرا السيد الوزير على ردكم التقني وضعنا هذا السؤال السيد الرئيس لما تعرفه الميزانية من ثقل فاتورة النفط حيث أننا عندها تصفحنا ودرسنا القانون المالي فيه 12 مليار هي المقاصة فيها 7 مليار ديال الدرهم خاصة لفاتورة النفط ثم البريد التي بنيت عليه الميزانية هو 60دولار للبرميل فهذه الأشياء هي تثقل كاهل الميزانية وتثقل كاهل المغرب، فنحن نتمنى إن شاء الله أن تجود علينا الأقدار بأحواض.

كذلك فالمغرب محظوظ ببحار وفلاحته نشكو من الثمن الغالي اللي هو كاين ديال ثمن البترول، البترول ديالنا الآن بالدرجة الأولى هو الفلاحة، ولكن البترول غير مدعم، احنا وضعنا هذا السؤال لأننا نشكو ونتمنى إن شاء الله أن يفرج عنا الله في القريب العاجل. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

نتمنى كذلك السيد رئيس الفريق وننتقل إلى القطاع الموالي هو سؤال موجه إلى السيدة الوزيرة المنتدبة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون المكلفة بالجالية المغربية المقيمة بالخارج حول التسهيلات الممنوحة خلال عودة الجالية المغربية إلى المغرب أثناء شهري اكتوبر ونونبر.

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

للمستشارين المحترمين السادة صوالحي بوزكري، محمد جوهري، ادريس مرون، محمد المنصوري، ادريس الحسني، السيد مختار الجماني، حميد المودن، محمد عدال، سفيان القرطاوي، السيد الصوالحي تفضلوا.

السيد المستشار الصوالحي بوزكري:

شكرا السيد الرئيس، السيد الوزير والسادة المستشارين المحترمين السؤال ديالنا السيد الوزير واضح ذلك أن الجالية المغربية المقيمة بالخارج، الكل يجمع أنها حظيت وتحظى بالاهتمام أثناء عودتها في كل صيف باهتمام كبير من طرف كافة الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين ومجتمع المدني منذ انطلاقا من أرض المهجر إلى وصولها إلى المغرب بما في ذلك تسهيلات إدارية جمركية إلى غير ذلك غير أن هناك السيد الوزير فئة أخرى من الجالية المقيمة بالخارج غير الجالية التي تشتغل وتحصل على عطلتها الصيفية الأمر هنا يتعلق بالجالية التجار سواء المقيمين بإيطاليا، إسبانيا بالدول الأوربية أخرى ويقدمون إلى المغرب بطبيعة الحال خلال فترات الصيف لكن بعد ذلك خصوصا خلال شهر أكتوبر ونوفمبر وبعض المناسبات الأعياد الدينية، فيلاحظ هذه الفئة هذه، يلاحظون أنهم لا يحظون بنفس الاهتمام وبنفس الرعاية ويعاملون معاملة كسائر الوافدين على المغرب دون اعتبار هذه الخاصية وهذه الصفة لذلك نسائلكم السيد الوزير لماذا لا تعير السلطات العمومية وكذا المجتمع المدني نفس الاهتمام إلى هذه الفئة التي لها وقع كبير في المجال الاقتصادي والثقافي والإجتماعي وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، إذن الكلمة الآن للسيد الوزير نيابة عن السيدة الوزيرة.

السيد مصطفى المنصوري وزير التشغيل والتكوين المهني:

شكرا السيد المحترم وأود أن أعبر السيد المستشار المحترم عن تشكرات الوزيرة على طرح هذا السؤال المهم والذي يهم جاليتنا المغربية في الخارج فعلا هذا السؤال يدخل في خانة الاهتمام الذي نوليه للجالية المغربية في الخارج إما خلال الصيف أو يمكن بأقل حدة في الفصول الأخرى، وفعلا جاري به العمل ليس هناك أي تمييز أو تفاضل بين مواطني ومواطنات المغرب الذين يسكنون بالخارج والعائدين إلى أرض الوطن سواء تعلق الأمر بموسم العبور أو ما تبقى من شهور السنة. ولكن كما جاء فعلا على لسان السيد المستشار المحترم هذا الفرق يكمن في التدابير الاستثنائية التي تقوم بها الدولة خلال وصول أفواج كبيرة ومتعددة وتعد بالملايين في بلادنا وبذلك هناك فعلا إجراءات أمنية وصحية واستقبالية تقوم بها عدة جهات ومنها مؤسسة محمد الخامس للتضامن التي يرأس مجلسها الإداري جلالة الملك محمد السادس حفظه الله.

وبذلك يبدو للرأي العام أن هناك فعلا عناية أكثر خلال الصيف ولكن هذه العناية تكون أقل خلال الفصول الأخرى، نحن نتفق مع السيد المستشار المحترم على أنه يجب أن نولي العناية الكاملة لجميع مهاجرينا في المهجر وخاصة نرى مؤشرات والحمد لله أنه من خلال هذه السنوات أن هناك تدفق أعداد أكثر فأكثر سنة بعد أخرى وهناك انعكاس مالي كذلك بحيث أن مداخيل الجالية المغربية في الخارج اليوم أولى المداخيل في بلادنا فمن اللازم أن تعمل الوزارة المهتمة بالجالية المغربية على تشجيع كل المواطنين المغاربة في المهجر لكي يقدموا ويتوافدوا على المغرب في كل المناسبات الدينية وكذلك العطل وفي المناسبات الأخرى العائلية وذلك بتشجيعهم وتيسير لهم إمكانية النقل بتكلفة منخفضة ما بين دول المهجر والمغرب وهذا ما تحاول أن تقوم به الدولة في هذا المضمار وأريد أن أقول للسيد المستشار المحترم كذلك أن الوزارة تعمل كذلك بتنسيق مع وزارة السياحة والصناعة التقليدية من اجل تقديم منتوجات سياحية في متناول المهاجرين خاصة منهم من الجيل الثاني والثالث في متناول المهاجرين خلال الفصول الأخرى غير الصيف. وشكرا السيد المستشار

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير الكلمة الآن للسيد المستشار للتعقيب على كلام السيد الوزير

السيد المستشار صوالحي بوزكري:

بعجالة السيد الرئيس نشكر السيد الوزير وعلى هذا الجواب ونتمنوا أن السيدة الوزيرة تعمل على تذكير جميع السلطات العمومية المتدخلة بهذا المجال لإيلاء هذه العناية لأن الجالية المغربية المقيمة بالخارج هي جالية واحدة بأجيالها الثاني والثالث سواء تعلق الأمر بأولائك الذين يفيدون في الصيف أو الذين يلتحقون في فصول أخرى، المناسبة تحضرني السيد الرئيس بأن أشيد بالقرار السامي لصاحب الجلالة الذي عمل على خلق مجلس أعلى للجالية المقيمة بالخارج وكذا قراره السامي لإعطائهم تمثيلية لاحقا سيكون من بيننا هنا في هذه المؤسسة فنتمنى أن نكون جميعا عند هذه الالتفاتة وعند

هذه الرؤى لصاحب الجلالة نصره الله: وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار وفي نفس القطاع السؤال الموالي حول مشاكل المهاجرين المغاربة في الخارج.

للمستشارين المحترمين السادة خالد لهوير العملي، محمد المرس، أحمد أخميس، محمد بورمان، اعمر اجمايلي، محمد دعيدعة، محمد لشكر، مصطفى الشطاطبي، عبد الملك أفرياط، أحمد زايدي، عمر الإدريسي.

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

السيد المستشار مصطفى الشطاطبي:

السيد الرئيس، السيد الوزير، إخواني المستشارين .

نظمت الوزارة المكلفة بالجالية المغربية في الخارج ما اصطلح عليه باليوم الوطني للمهاجر والذي كان الهدف منه هو التواصل مع إخواننا في بلدان الهجرة والاستماع إلى قضاياهم ومشاكلهم يتعلق الأمر بالمشاكل التي يعانوها وعلى الخصوص قضايا الاندماج والعنصرية في الدول الأوربية وهنا لابد أن نسجل السيد الرئيس غياب التعاطي الحكومي بشكل إيجابي مع مجمل هاته القضايا وكذلك العراقيل التي تعرفها مشاريع الاستثمار عند العودة إلى الوطن والتي يتقدمون بها للجهات المختصة علما أن تحويلات المهاجرين تشكل المصدر الثاني وتشكل أيضا رافدا اقتصاديا لا يمكن الاستغناء عنه كمورد أساسي لميزانيتنا مصدر تعتمد عليه العديد من مناطق في كذلك تعتمد على أنشطة هؤلاء الاستثمارية ولا ننسى الدور الذي يلعبه المهاجرين أيضا في الاقتصاد الاجتماعي هناك العديد من هؤلاء يعيلون أسر وكذلك يساهمون في مجال التشغيل وكذلك يساهمون في حل قضية الإسكان.

السيد الرئيس،

عوض أن تقدم تسهيلات في تهييء المشاريع وفي التوجيه والاستفادة من إمكانية المهاجرين وخبرتهم فإنما يقم من صعوبات وتماطل وبيروقراطية إدارية وتعدد المتدخلين يحبط أمالهم ويدخلهم في دوامة العديد من المشاكل التي لا تنتهي وهذا ما لمسناه من خلال والقضايا المطروحة علينا كفريق وكذلك من خلال القضايا المطروحة علينا كفريق وكذلك من خلال العديد من القضايا الرائجة والمطروحة في المحاكم.

سيدي الرئيس إن ما يحدث هو نتيجة غياب رؤية مستقبلية أو اية خطة استراتيجية لضمان استمرارية تدفق هذا الرافد الاقتصادي في المستقبل المنظور أو البعيد هناك نظرة في التعاطي مع مشكل المهاجرين نظرة قاصرة محدودة وكما قلت سابقا بركماتية تسعى فقط إلى ضمان تدفق تحويلات المهاجرين المالية.

في الوقت الراهن وعدم الانشغال بالتحديات المطروحة مستقبلا، الأمر يستدعي من الحكومة التعجيل من التدخل لحل هالته المشاكل ووضع استراتيجية لاستثمار رأس المال البشري المهاجر نسائلكم السيد الوزير بوقفة نقدية بالاهتمام بقضايا مهاجرينا، علما أن صاحب الجلالة كان له الخطاب الأخير في قضية المهاجرين هو خطاب إيجابي الخطاب الذي يتطلع إلى المستقبل من خلال إشراك المهاجرين ديالنا في المؤسسات التمثيلية باش يمكن ليهم يطرحوا بدائل وعملوا على حل القضايا ديالهم.

السيد الوزير ما هي الإجراءات التي تتخذها وزارتكم لحل المشاكل والعمل على عدم تكرارها لجعلهم أكثر ارتباطا بوطنهم؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار الكلمة الآن للسيد الوزير للرد على السؤال.

السيد الوزير مصطفى المنصوري بالنيابة عن الوزيرة المنتدبة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون والمكلفة بالجالية المغربية المقيمة بالخارج:

شكرا السيد الرئيس المحترم مما لا شك فيه أن قضايا المهاجرين ستأطر باهتمام السادة البرلمانيين بصفة عامة، وكل المواطنين المغاربة بصفة خاصة فأريد أن أقول أن الاهتمام بالجالية المغربية منذ السنوات الأخيرة الاهتمام كان أكثر أهمية مما كان علية من قبل بحيث كما قلت المؤشرات التي عندها أهمية هو الأعداد التي تدخل إلى المغرب سنة بعد سنة وكذلك مساهمة الجالية المغربية القاطنة في الخارج في اقتصاد المغرب مما لا شك فيه أن هذه المساهمة هي من الدعائم الأساسية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في بلادنا حيث أن هذه التحويلات تلعب دورا مهما في السوق المالية المغربية وفي التنمية الاجتماعية والاقتصادية بصفة عامة وفعلا أريد أن أؤكد للمستشار المحترم أن الوزارة المهتمة بشؤون أو بقضايا الجالية المغربية لها مخطط يهم الجالية المغربية وكانت لها عدة مبادرات في داخل المغرب أو خارج المغرب وخاصة اليوم العاشر من شهر غشت الذي قرر جلالة الملك محمد السادس بإقراره كيوم وطني للمهاجرين وخصصت فضاءات خاصة للجالية المغربية في جميع الأقاليم وأنا شخصيا حضرت في عدة مهرجانات من هذا النوع ولقاءات وخصصت فضاءات خاصة، وخصصت كذلك لجن مختلف تمثل كل الوزارات المعنية بقضايا الهجرة والتي تتناول مشاكل الجالية المغربية حينا وأربعة وعشرون ساعة على أربعة وعشرين ساعة فعلا يمكن أن نقول أن المشاكل التي تطرح خلال مدة شهر وهو الوقت التي تأتي فيه أفواج كبيرة ومتعددة من جاليتنا فعلا هناك ضغوط على المستوى الإداري أو على مستوى الأماكن والمؤسسات التي تعطي خدمات لهؤلاء المهاجرين ولكن رغم ذلك يمكن أن نقول أن هناك تحسنا ملموسا فيما يخص الاستقبال أو فيما يخص كذلك تشجيع جاليتنا المغربية من أجل الاستثمار في المغرب فعلا اليوم نسجل أن هناك رجوع لبعض الشباب خاصة في بعض القطاعات الواعدة كقطاع الإلكترونيات الذين يستثمرون في المغرب وعلى سبيل المثال عندما نرى المنتخب الوطني المكون أغلبه من أفراد الجالية المغربية من الجيل الأول والثاني والذي يعطي نتائج باهرة في هذا الميدان فهده كلها مؤشرات إيجابية يجب أن نصاحب فعلا هذا التوجه ديال العناية أكثر فأكثر بجاليتنا، لأنها تستحق أكثر من ذلك وجلالة الملك فعلا قرر كما جاء في كلام المستشارين المحترمين إن شاء والله في القريب العاجل، فالاهتمام هو موجود فيجب أن نهتم أكثر فأكثر لأن جاليتنا المغربية ستلعب دورا كبيرا ومتناميا في السنوات المقبلة على الصعيد الوطني. وشكرا.

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، الكلمة الآن للسيد المستشار للتعقيب على جواب السيد الوزير

السيد المستشار عبد المالك أفرياط:

السيد الرئيس، السيد الوزير، السادة المستشارين.

لابد في البداية أن أؤكد أن سؤالنا هذا كان موجه للسيد الوزيرة المنتدبة لدى وزارة الخارجية المكلفة بالجالية المغربية وطبعا كلف السيد وزير التشغيل بالإجابة على سؤالنا وهناك ارتباطا كبيرا بين الوزارتين.

فقط أريد أن أؤكد أنه لا يجب التعاون مع إخواننا المهاجرين كرقم أي بمنطق ما يجلبونه للمغرب من عملة صعبة، بل يجب أن نوليهم العناية التي يستحقونها فعلا ونحن نعتبرهم سفراء للمغرب وهنا لابد أن ننوه بالمجهودات التي يبذلونها خاصة من أجل الدفاع عن قضية وحدتنا الترابية وما العديد من الوقفات الاحتجاجية التي نظمت أخيرا في العديد من الدول على المستوى الأوربي إلا تأكيدا بارتباطهم بوطنهم وبوطنيتهم.

أرجع إلى اليوم الوطني للمهاجر أعتقد بأن الهدف الذي كان يرجى من وراء هذه اللقاءات هو تشجيع هؤلاء المهاجرين على الاستثمار في بلادنا وأنا أيضا تتبعت بعض المهرجانات وبعض اللقاءات وجل التدخلات إن لم أقل كل التدخلات كانت تركز فقط على ما يتعرض له هؤلاء المهاجرون من مضايقات ومن استفزازات خاصة أثناء فترات العبور بل وأيضا من تعقيد العديد من المساطر الشيء الذي يدفع الكثيرين إلى البقاء والاستثمار بالمهجر.

ولا أريد أن تفوتني الفرصة دون أن نتمن كفريق كنفيدرالي بمبادرة صاحب الجلالة المتعلقة بإشراكهم في الحياة السياسية ببلادنا وذلك من خلال مشاركتهم في الاستحقاقات المقبلة.

لكن أقول بأن الدولة مطلوبة بحماية عمالنا بالمهجر مما يتعرضون له من مضايقات واستفزازات على يد بعض الأطراف المتشبعة بالفكر العنصري، الشيء الذي سيكون له انعكاس سلبي على مسألة الإدماج ثم أيضا لابد أخيرا أن أؤكد على مسألة أساسية هو أن لهؤلاء المهاجرين تنظيمات تمثلهم ونطالب الحكومة بضرورة إشراك ممثلي هذه التنظيمات في كل الحوارات مع حكومات الدول المستقبلة. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

وبذلك نشكر السيد الوزير إذن السؤال الأخير حول ظاهرة تجنيس الرياضيين المغاربة.

للمستشارين المحترمين السادة بدر الدين السنوسي، المعطي بنقدور، الحسين اشنكلي، الراضي أيت عياد، عبد السلام الهمس، محمد بوهريز، محمد كرام تفضلوا السيد المعطي بنقدور.

السيد المستشار المعطي بنقدور:

شكرا السيد الرئيس، السيد الوزير، إخواني المستشارين المحترمين.

تم تنظيم بطولة العالم للعدو في العاصمة الفلندية هلسنكي خلال هذه السنة ومن بين الدول التي شاركت في هذه البطولة دولة البحرين عززت بعثتها بالعداء المغربي رشيد مزي، بعدما منحته الجنسية البحرينية وذلك سعيا وراء استغلال عطائه وموهبته الرياضية لرفع الراية البحرينية والمغرب شارك بمجموعة من العدائين وكان من النتائج أن تم تتويج دولة البحرين بذهبيتين حصدهما العداء المغربي رشيد مزي الذي يحمل الجنسية البحرينية في ين حصل المغرب على ذهبية واحدة فاز بها العداء المغربي جواد غربي وفضيتين وقد احتل المغرب بهذه النتيجة المركز الحادي عشر بعدما كان مرتبا في المركز السابع سنة 2003 في بطولة باريس في ألعاب القوى وقد أثار هذا التتويج دولة البحرين بعطاء العداء المغربي جدلا واسعا في الأوساط الرياضية المغربية وتناولته الصحف الوطنية نشرت في شأنه العديد من المقالات تتضمن للأسف والحسرة على ضياع هاتين الداليتين للمغرب ووجهت معظم المقالات اللوم للمسؤولين وللمغاربة الذين لم يهتموا بهؤلاء الرياضيين وعدم تحفيزهم وتشجيعهم.

للإشارة فإن الأسباب التي دفعت رشيد رمزي ومن سبقه في البحث عن جنسيات أجنبية حسب ما نشرته الصحف هو التهميش وعدم الاهتمام بالإضافة إلى التقصير في تقديم المساعدات اللازمة لهؤلاء الرياضيين لذلك نسائلكم السيد الوزير عن تحديد المسؤوليات في هذه الواقعة وعن الإجراءات الذي تم اتخاذها لمحاسبة المسؤولين عن هذا الجانب وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار الكلمة الآن للسيد كاتب الدولة لدى الوزير الأول المكلف بالشباب.

السيد وزير المكلف بالشباب السيد محمد الكحص:

شكرا السيد الرئيس، السيد الرئيس السادة المستشارين المحترمين.

بطبيعة الحال سؤالكم يتحدث عن حالة شخصية ولكن أظن أن ورائه حديث عن الظاهرة، إذ أننا اليوم بصدد ظاهرة وفي هذه الظاهرة هناك على الأقل لأن الوقت لا يسمح لكي نطيل في الموضوع على الأقل ثلاثة عناصر هناك عنصر لاختيار شخصي، هناك عنصر القوانين والدولية المنظمة لهذا النوع من النوع المنافسات الذي يسمح للأسف للعد من الأبطال والرياضيين إلى غير ذلك ليمارسوا تحت راية بلدان ليست بلدانهم الأصلية وهناك العنصر الثالث وهو طبيعة الرياضة الاحترافية التي أصبحت اليوم تطبعها للأسف مرة أخرى في نظري عامل التجارة والربح والمال، الآن في هذه الحالة التي تحدثتم عنها جميع والرياضيين المغاربة في هذا الميدان، ميدان ألعاب القوى يحضون بانتقاد من طرف المختصين في هذا الميدان يحضون بالتداريب والتكوين

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

في المعهد الوطني يحضون بالتوظيف في إطار الوظيفة العمومية، يحضون بمنح مهمة وخاصة كلما حققوا إنجازات رياضية، هذا هو الإطار العام الآن بطبيعة الحال أنه في إطار العناصر التي نتحدث عنها هناك دول، هناك شركات هناك متدخلون قد نقول أن هناك سماسرة في ميدان ألعاب القوى وفي كرة القدم وفي عدد من الرياضات يمكن أن أقول لكم بأن الوضع مثلا بالنسبة لإفريقيا هناك نهب حقيقي لمواهب وطاقات هذه القارة في ميدان كرة القدم وفي ميدان ألعاب القوى وفي رياضات أخرى وهناك جدل عالمي الآن حول هذا الموضوع، ما هي الإجراءات التي يمكن أن نقوم بها؟

هناك الإجراء الأول هو أن نستمر في الدعم بإمكانيات وأن نستمر في تطوير البنيات بإمكانياتنا هو أن نستمر في تمكين هؤلاء الأبطال.

لأن هشام الكروج بقي في المغرب وتدرب في المغرب واستفاد من الإمكانيات المغربية المحضة وأصبح بطلا كبيرا وحقق لذاته ولوطنه نجاحات كبيرة.

لذلك هذا جانب، الجانب الثاني هو أنه هناك جانب التربية على قيم الرياضة، وهناك جانب التربية على الارتباط والانتماء للوطن لكي نجعل هذه القضية حين يتعلق الأمر بالاختيار الشخصي أن نجعل جانب الانتماء والارتباط بالوطن يكون وزنه في الميزان أمام أشياء أخرى أقوى وأهم وانا أظن يجب أن نعمل على هذه العوامل كلها مع العلم كما قلت لكم في البداية بانه هذه ظاهرة عالمية وهي نتيجة عن تحول الذي نتج في قيم الرياضة وفي دخول جانب المال وجانب المنافسة المادية وكل المنافسات من هذا النوع.

شكرا السيد المستشار شكرا السيد الرئيس

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد كاتب الدولة الكلمة الآن للسنيد المستشار للتعقيب على السيد كاتب الدولة.

السيد المستشار المعطى بنقدور:

شكرا السيد الوزير على الرد بطبيعة الحال هذه بعض الظواهر التي ذكر نموها هي لا تخلو من صواب، ولكن قلت على أنه يتغيب واحد الجانب التربوي كذلك حب الوطن أعتقد أنه يجب أن يكون إلى جانب تلقين الرياضة إلى الرياضيين ألا يغيب عامل المواطنة بجانب كل تدريب يتلقاه الرياضي، بطبيعة الحال هناك تحفيزات وإغراءات ولكن يبقى المغربي دائما أنه يمتاز بحنانه إلى وطنه، وإلى رايته، وأعتقد السيد الوزير أن هناك واحد المثل نستعمله في الدارجة تعنا وهو: "تواحد مكيهرب من دار العرس"، وإن كانت هناك واحد الاعتناء وكاين هناك الأخذ بيد الرياضيين كنسمعوا الصحافة تكتب واحنا نقرأ جميع انه تتكون هناك بعض المضايقات وبعض الاستفزازات وبعض التخلي عن الرياضيين هذا ما يجعلهم يستجيبون لكل فرصة.

وبطبيعة الحال هو الباب محلول وليست هناك قوانين التي تمنع، ولكن خاص الدولة تحاول والوزارة المسؤولة تحاول أنها دائما دير تتبع كلما لمست في بطل في تحركاته في عمله واحد الموهبة كيخصها تحتاط في كل الجوانب وخاصها تحبب له الوطن ديالو كانها تلقنه دروسا وليس عيبا دروس المواطنة ونحن نفتخر من كنشوفو ا الأبطال ديالنا يرددون النشيد ديالنا في أثناء التتويج أو في أثناء بداية المقابلة وكنشوفوا أبطال آخرين بانهم يفتخرون برياتهم وبأناشيدهم وبرموزهم، كذلك احنا نحاول قدر الإمكان ولكن الأشياء الأخرى المغريات كثيرة، ولكن من الواجب على أننا نحاول نخفف من المضايقة عل كل بطل.

نحلم ونطمع في أن يكون بطلا في المستقبل يرفع راية المغرب ويعليها في الفضاء ويعلي كذلك مكانتها ومكانة المغرب، فالمغرب كثير من الدول يعرفونه بعظمة ملوكه وبرياضييه، معندناش شي حاجة أخرى نفتخر بها إلا مثلا في هذا الميدان وشكرا.

السيد الرئيس المجلس:

شكرا السيد المستشار المحترم الكلمة الآن ليس كاتب الدولة للرد على التعقيب.

السيد كاتب الدولة لدى الوزير الأول المكلف بالشباب السيد محمد الكحص:

شكرا السيد الرئيس، السيد المستشار المحترم نحن متفقون تماما فيما ذهبتم إليه أنا أريد أن أذكركم بتعقيدات هذه المسألة لأنها ليست ببساطة ما تكتبه الصحف إلى غير ذلك وهذا طبعا من حقها وهذا دورها، إذن تعبر عن آراء وما يحسه الجمهور إلى غير ذلك والرياضيون.

لكن كما قلت القاعدة وهي الحرية لشخصية والتعقيدات التي يعرفها هذا العالم الرياضي الذي نعيش فيه والذي لم يعد عالم الذي كنا نعرفه منذ عشرات السنين.

المسألة الأخرى وهو أنه كما قلت لكم الارتباط بالوطن والرغبة في منح هذا المجهود وهذا الانتصار للوطن يجب أن يكون هو القاعدة والحقيقة بالنسبة للأغلبية المطلقة لرياضيينا وأبطالنا هذه هي القاعدة.

هناك الآن بعض الظواهر التي بدأت تطفو من واجبنا أن نتذاكر حولها ولكن من واجبنا أن نقر بها هو ممكن في إطار الحرية وفي إطار المنطق، وبما هو غير ممكن لأن هناك إكراهات تتجاوزنا وبأنه يمكن مثلا أن ننافس داخل الاتحاد الدولي وأن نطلب شروطا تحد من هذه الظاهرة كأن يمنع على رياضي أن يتسابق في ألعاب القوى خارج، ولكن يجب أن يتخذ هذا القرار من طرف المنظمات الدولية، بحيث ليس القرار فقط بأيدينا نقطة أخيرة كما قلت حتى شي حد ما يهرب من دار العرس هذا الخطاب أنا أقول لك ولحد القضية السيد المستشار عارف بلي متفق معي فيه الوطن عوتاني تاهو محتاج أننا نعطيو ولكانت شي حاجة ميمكنش يكون معها المساواة وهو الوطن، لأن لبناو هذا الوطن

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

ولي وصلوا فين هو الآن ما يتحسبوش معه. وغالبا في ظروف أشد قساوة وأشد صعوبة مما نعيشه اليوم، أنا بعد شخصيا هذا النوع من الخطاب أنا أحبذ أننا كمسؤولين كمربين وكممثلين الأمة كسياسيين أننا مانبقاوش نعطيوا تبريرات من هذا النوع.

أما فيما يخص من يعيق الأبطال أو يتعسف عليهم أو يقصيهم إلى غير ذلك يجب أن تنزل به كيفما كان نوعه كل أساليب الزجر لأنه ليس من حقه أن يضيع أولا مستقبل هؤلاء الأبطال ومن الشباب وكذلك مصلحة الوطن. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار السيد كاتب الدولة، بذلك نكون قد استنفدنا جميع نقط جدول الأعمال داخل التغطية بفضل مساعدتكم ومساهمتكم وشكرا لكم. رفعت الجلسة.

رئيس مجلس المستشارين